



مركز الميزان لحقوق الإنسان  
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في قطاع غزة

2020م

مارس / 2021



## مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

### فلسطين – قطاع غزة

#### مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترو، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -  
ص.ب: 5270  
تليفاكس: +970-(0)8-2820442 /7

#### مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب: 2714  
تليفاكس: +970-(0)8-2484555 /4

#### مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان- عمارة قشطة - الطابق الأول  
تليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

[info@mezan.org](mailto:info@mezan.org)

الصفحة الإلكترونية:

[www.mezan.org](http://www.mezan.org)

لتقديم الشكاوي والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الإلكتروني واختيار أيقونة الشكاوي والاقتراحات

[www.mezan.org](http://www.mezan.org)

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان © 2021

## المحتويات

5	2-مقدمة:	5
6	توطئة عامة:	6
9	4- 2.1 الملامح الديموغرافية للسكان	9
14	1.4 الانتهاكات الداخلية وغياب مظاهر القانون:	14
15	2. الواقع الاقتصادي:	15
17	2.1 القطاع لصناعي	17
22	2.2.1 جائحة كورونا وأثرها على القطاع الزراعي:	22
26	4. الحق في الصحة	26
31	5. الحق في المياه	31
32	6. الحق في بيئة نظيفة	32
34	5- الحق في العمل:	34
36	-6 الحماية الاجتماعية:	36
40	- الأشخاص ذوو الإعاقة 2020م	40
40	-7 الحق في السكن الملائم	40
41	-8 الحق في التعليم:	41
42	-9 حق المشاركة في الأنشطة الثقافية	42
47	-10 النتائج:	47
53	-11 التوصيات:	53



## 1- مقدمة:

يُصدر مركز الميزان لحقوق الإنسان تقرير واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 2020م، في وقت يتواصل فيه تفشي فايروس كورونا (كوفيد-19)، الذي يفرض نفسه من خلال تأثيراته على كافة مناحي الحياة، وتهديده لنحو مليوني إنسان في قطاع غزة، إذ اجتاح الفايروس القطاع في العام 2020م؛ وتسبب في إصابة نحو (41233) شخص، وبلغ عدد الوفيات (375) مواطن جُلهم من كبار السن حتى 2020/12/31م.

واستناداً للبيانات والمؤشرات التي يستعرضها التقرير يُعد عام 2020م هو الأسوأ منذ عقود، إذ تفاقمت فيه الأزمة الصحية والاقتصادية التي يعانيها سكان قطاع غزة؛ حيث كشفت جائحة كوفيد-19 عن ضعف وهشاشة القطاعات الاقتصادية -ومن بينها قطاع الخدمات- التي أنهكتها سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولاسيما الحصار؛ الأمر الذي مكنَ فايروس كورونا من حصد الأرواح، والتسبب في خسائر مالية وبشرية، ومعاناة هائلة لسكان القطاع.

وانتهى العام 2020م دون موعد محدد لوصول اللقاح المضاد للفايروس إلى الأراضي الفلسطينية، فيما استمرت الجهات المختصة في التصدي للفايروس عبر اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاحترازية، للحفاظ على التباعد الجسدي وإقامة مراكز حجر إجباري والحجر المنزلي وفرض قيود مشددة على الأنشطة والحركة؛ مما تسبب في تدهور الأوضاع المعيشية؛ نتيجة وقف العديد من القطاعات الرئيسية، مثل: قطاع الصناعة، وقطاع التجارة، وقطاع السياحة الداخلية.

وتزامن تفشي جائحة كوفيد-19 مع تدهور قطاع الخدمات جراء النقص الحاد والمزمّن في الطاقة الكهربائية وتداعياته على المرافق والهيكل الأساسية في قطاع الصحة، والبيئة وخدمة مياه الشرب، كما تواصلت الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين وممتلكاتهم، والتي وصلت إزهاق أرواح الأبرياء وفرض الحصار المشدد، وتقييد حرية الحركة والتنقل خاصة للمرضى ممن هم بحاجة للعلاج خارج قطاع غزة، واستهداف القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل: قطاع الزراعة، حيث تواصل استهداف المزارعين والصيادين، فضلاً عن استمرار حملات التشويه واستهداف مؤسسات المجتمع المدني، والتحرّيش على العاملين فيها.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانعكاس الانتهاكات الإسرائيلية، والانقسام السياسي وجائحة كورونا وما نجم عنهما من تداعيات وآثار سلبية على التمتع بالحقوق الأساسية الواردة في القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان. ويظهر التقرير مؤشرات وأرقام التي حول مستويات المعيشة ومعدلات الفقر والبطالة والعنف المجتمعي، فضلاً عن واقع النمو الاقتصادي، وتقييم مستوى التدخلات من السلطات الحكومية الرسمية المكلفة بحماية وتلبية احتياجات السكان وقياس مدى انسجامها وتوافقها مع حجم الأضرار والخسائر المادية والبشرية.

## 2- توطئة عامة:

ترافق انتشار جائحة كورونا مع أزميتين أساسيتين وهما: أزمة الحصار الإسرائيلي المشدد والمفروض منذ (14) عاماً، الذي أفضى إلى تدهور كبير في كافة القطاعات الأساسية بما فيها القطاع الصحي؛ بالإضافة إلى الأزمة السياسية الداخلية المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني واستمرار الداخلي، واستخدام الخدمات والحقوق الأساسية كورقة ضغط وأداة لتصفية الحسابات الحزبية، إذ شكّلت الأزمات الثلاث بتداعياتها السلبية الخطيرة تهديداً جدياً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحقوق الصحية.

وتعطلت القطاعات الخدمتية والاقتصادية بشكل غير مسبوق؛ نتيجة القرارات التي أصدرتها الجهات الحكومية كتدابير احترازية لمواجهة خطر فايروس كورونا ومنعاً لتفشيته، حيث أصدر السيد الرئيس محمود عباس مساء الخميس، 2020/3/5م مرسوماً رئاسياً أعلن فرض حالة الطوارئ في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية، على أن تستمر لمدة ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخه، والتي تم تمديدتها أكثر من مرة. وبناء على المرسوم الرئاسي واستناداً إلى الصلاحيات التي حوّلها لرئيس الوزراء، قرر رئيس الوزراء د. محمد اشتية تعطيل عمل المدارس، والجامعات والمعاهد، ورياض الأطفال في كافة المحافظات طيلة فترة الطوارئ، مع إبقاء الأطباء والفرق الطبية على رأس عملهم.

وعلى امتداد العام ظلت محاولات التصدي لفايروس كوفيد-19 تصطدم بضعف الإمكانيات، والنقص المزمن في الأدوية والمستلزمات الطبية؛ الأمر الذي تسبب في تهديد حقيقي للمرضى وللحقوق الصحية للمواطنين. وبالرغم من أن الوباء تقشّى متأخراً في قطاع غزة، وكان ينبغي على الجهات المسؤولة أن تراكم من الخبرات وتستفيد من التجارب الدولية والإقليمية، والتحصير بشكل أفضل للتعامل مع الجائحة، إلا أن الجهات الحكومية ظلت تعاني من نقاط ضعف جراء تواصل العجز في الأجهزة المخبرية ومواد الفحص والمستهلكات الطبية الخاصة بـ "كوفيد-19"، إضافة إلى وزارة التربية والتعليم التي لم تتمكن من بناء منظومة إلكترونية تواجه فيه تحديات التعليم الإلكتروني.

وعلى صعيد الأوضاع المعيشية تضاعفت معاناة السكان في ظل الأوضاع الاقتصادية، نتيجة الآثار السلبية التي نجمت عن الجائحة، وطراً زيادة في أعداد العاطلين عن العمل وانخفاض مستوى الأمن الغذائي، وارتفعت حدة الآثار النفسية خاصة لمن خضعوا للحجر الصحي في المرافق العامة والمنازل السكنية. وشاعت مشاعر الخوف والقلق في ظل عدم القدرة على التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد، بعد فرض الإغلاق الإلزامي، وفقدان الكثير من الأسر مصادر رزقها وانخفاض مستويات الدخل، حيث ارتفعت مستويات الضغط والإجهاد؛ مما شكّل حاضنة لسوء المعاملة والعنف.<sup>(1)</sup>

وتزامنت الجائحة مع تراجع حاد في معدلات تزويد القطاع بالطاقة، وتفاقمت أزمة انقطاع التيار الكهربائي خلال شهر أغسطس/2020 بعد قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي منع دخول الوقود الصناعي عبر معبر كرم أبو سالم التجاري إلى قطاع غزة، وأدى ذلك إلى تقليص ساعات وصل التيار الكهربائي إلى (4) ساعات مقابل مدة انقطاع تقدر بـ(16) ساعة متواصلة.<sup>(2)</sup>

(1) راجع، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير احصائي موجز حول العنف الداخلي ومظاهر انتهاك سيادة القانون في قطاع غزة خلال عام 2020 العنف في أرقام (2020). الرابط الآتي:

<http://www.mezan.org/post/31256>

(2) تصريح صحفي لمدير العلاقات العامة والإعلام في شركة كهرباء توزيع غزة السيد/ محمد ثابت، الرابط الآتي: <https://cutt.us/W1hqS1>

وترتب على ذلك إرباك في جدول توزيع المياه وتأخر عمليات ضخها لمنازل المواطنين، وحرمان الأسر من خدماتهم الأساسية والحصول على مياه الشرب بكمية كافية، كما تعمقت أزمة الصحة العامة ونظافة البيئة، وتضاعفت خطورة النفايات السائلة (مياه الصرف الصحي)؛ نتيجة الأزمات التي عصفت بالبلديات.<sup>(3)</sup>

وواجهت الأسر الفقيرة معاناة كبيرة في تأمين وتوفير خدمة توصيل المياه جراء ضعف القدرة الشرائية وتعبئة خزانات المياه المنزلية أو شراء الزجاجات المعبأة، حيث لم تتمكن الجهات المسؤولة والمساعدات المقدمة من الجهات الدولية ولاسيما (الأونروا) من تلبية المتطلبات الأساسية للأسر، وفشلت محاولات التخفيف من وطأة الأزمة؛ مما أثار المزيد من المخاطر والمخاوف.

وأعلنت (الأونروا)، التي تقدم الدعم إلى حوالي (5.7) مليون لاجئ فلسطيني في الشرق الأوسط، عن حاجتها إلى الدعم المالي، حيث اضطرت على مدار الأعوام الخمسة الماضية إلى تقليص (500) مليون دولار من ميزانيتها عن طريق تفعيل تدابير للكفاءة وخفض التكاليف وشمل ذلك تقليص الموظفين، وإيقاف الإصلاحات اللازمة والاستثمارات في البنية التحتية، ورفع عدد الطلبة في الغرف الصفية إلى (50) طالباً وطالبة للمعلم الواحد، وتخفيض المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة في وقت اتسم بتزايد الاحتياجات.<sup>(4)</sup>

وتضاعفت معاناة الفئات الضعيفة في المجتمع، خاصة الأطفال الذين اضطروا للبقاء داخل منازلهم، وحرموا من الحق في الترفيه واللعب بعد إغلاق المدارس وإلغاء الأنشطة الترفيهية وتم عزلهم عن أقرانهم وأصدقائهم في ظل انقطاع التيار الكهربائي. وأدت التدابير المتعلقة بجائحة كورونا إلى إغلاق الكثير من العيادات، التي تقدم الأدوية والرعاية الأولية والتطعيمات للأطفال، كما تأثر الأطفال داخل مراكز الحجر الصحي؛ جراء عدم مراعاة احتياجاتهم الغذائية الخاصة في كثير من الأحيان، ولاسيما الأطفال الذين يعانون من مشاكل صحية سابقة والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة لا سيما في بداية العمل بنظام الحجر.<sup>(5)</sup>

وتعرضت النساء إلى ظروف بالغة القسوة؛ نتيجة توقف بعضهن عن العمل وفقدان مصادر دخلهن. وخلال الجائحة اضطرت الأسر للبقاء في منازلها لفترات طويلة؛ الأمر الذي تسبب في رفع وتيرة العنف الأسري، وارتفعت مستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث أكدت نتائج استطلاع عينة من النساء الفلاحات (المزارعات والنساء الريفيات) في قطاع غزة -أجراه مركز الميزان في سياق إعداده لورقة حقائق-<sup>(6)</sup> ارتفاع نسبة المشكلات الأسرية والزوجية خلال جائحة كورونا. كما واجهت النساء اللواتي خضعن للحجر الإلزامي في مراكز الحجر - في المرافق العامة والمدارس - ظروفاً صعبة؛ نتيجة ضعف الخدمات الصحية وغياب الخصوصية.

وتراجع مستوى تمتع المواطنين بحقوق أساسية كالحق في التعليم، جراء توقف العملية التعليمية لفترات طويلة، حيث لم تتمكن الجهات المسؤولة من تقديم خدمة التعليم بالشكل الذي يتوافق مع المعايير الدولية، واستعاضت عن التعليم الوجيهي بالتعليم بواسطة التطبيقات الإلكترونية؛ الأمر الذي حرم التلاميذ والطلبة من الأسر الفقيرة، خاصة تلك التي لا تمتلك أجهزة وحواسيب

(3) انظر، ورقة حقائق أصدرها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حول أزمة انقطاع مياه الشرب في ظل تفشي جائحة كورونا في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني:

<http://www.mezan.org/post/30845>

(4) موقع الأونروا، (2020)، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/gXGk>

(5) راجع ورقة أصدرها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حول: واقع الحقوق الأساسية للأطفال في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30970>

(6) انظر ورقة حقائق أصدرها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حول واقع الفلاحات في قطاع غزة. الرابط: <http://www.mezan.org/uploads/files/16027007911268.pdf>

ذكية وخط نفاذ للإنترنت، والذين لا تحيد أمهاتهم وآبأؤهم الكتابة والقراءة، حيث تعذر عليهم مواكبة وتنفيذ المهام والتكليفات الدراسية.

وفي سياق متصل، يواجه قطاع غزة اتساع في الفجوة الرقمية مع العالم الخارجي، جراء استمرار منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي السماح بتشغيل الجيل الثالث والرابع من الإنترنت. ومن شأن تشغيل هذه الأجيال تسهيل حياة المواطنين وخفض تكلفة الاتصالات، خاصة في ظل التطورات المرتبطة بالحصار والجائحة.

وانعكست الجائحة على كبار السن وأولئك الذين لا يستفيدون من مخصصات صناديق التقاعد، الذين تراجعت حقوقهم في الحصول على الغذاء، والماء، والمأوى، والملبس، والرعاية الصحية. وتشير البيانات المتوفرة أن عدد كبار السن بلغ (91,510) فرد يشكلون ما نسبته (5%) من سكان قطاع غزة. وظلت هذه الفئة عرضة على الدوام للإصابة بفيروس كوفيد-19، وتوفي الكثير منهم، حيث أشارت البيانات إلى أن (78%) من الوفيات كانت لمسنين (60 سنة فأكثر).<sup>(7)</sup>

وتواصل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوى الأمن الغذائي، بحيث انضم آلاف الأشخاص الجدد إلى جيش الفقراء والعاطلين عن العمل بعد وقف أعمالهم، خصوصاً عمال المياومة، وتأثر مصدر رزقهم وعيش أسرهم، وأصبحوا يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة، ومن بين هؤلاء النساء اللواتي تم تسريحهن من العمل دون أي ضمانات، أو أي نوع من التعويض يكفل لهن حقوقهن والعودة لوظائفهن. ومن بينهن العاملات في المرافق التعليمية الخاصة بما فيها رياض الأطفال حيث يقدر عددهن بنحو (2000) عاملة.

ولوحظ ضعف في تمويل البرامج الإنسانية الهادفة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، والحق في السكن اللائق، والتمتع بالحق في الصحة. وازداد الجمود في الأوضاع الاجتماعية، المتأكلة أصلاً، خاصة بالنظر إلى أن أكثر المواطنين هم من العمال أو الموظفين فقد تضررت الطبقات المتوسطة والفقيرة التي فقدت جزءاً أو كامل دخلها. وأصبح الفقراء -وهم الأغلبية في قطاع غزة- يزدادون فقراً، وارتفعت أعدادهم بشكل أسرع.

وعلى امتداد العام 2020م واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم، وارتكبت انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، كما واصلت تشديد الحصار على قطاع غزة، وفاقمت من صعوبة الظروف الإنسانية والصحية، واستمرت عمليات القتل والمس بالسلامة الجسدية، وفرض قيود على المرضى وتقييد حركة الفلسطينيين في منطقة مقيدة الوصول.

واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في عمليات الاعتقال بالرغم من انتشار جائحة كورونا. وواجه الأسرى والأسيرات تهديداً جدياً نتيجة انتشار فيروس كورونا في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. ولم تتخذ تلك السلطات أية خطوات لإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في سجونها، ولاسيما كبار السن والمرضى والأطفال، أو وقايتهم بشكل مناسب لمنع تفشي الفيروس. والجدير ذكره أن المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يعانون من ظروف احتجاز قاسية وممارسات منهجية مثل الإهمال الطبي، واكتظاظ الزنازين، ونقص التهوية، وصعوبة الوصول إلى المستلزمات الصحية ومواد التعقيم، وسوء التغذية.

(7) هاني الوحيددي، مدير وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة الفلسطينية، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (25/يناير، 2021).



وبالرغم أن السلطات الإسرائيلية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل مسؤولية الرعاية الصحية وتوفيرها للسكان المدنيين بمن فيهم الأسرى، لم تكثررت للالتزامات المفروضة عليها بموجب قواعد القانون الدولي وممارسة التمييز بشكل واضح بعدما شرعت في توزيع اللقاح على المستوطنين وسكانها الإسرائيليين واستتنت الفلسطينيين من عمليات التطعيم.

وفي الوقت الذي يعاني الفلسطينيون من تدهور الأوضاع الصحية تفاخرت دولة الاحتلال بقدرة أجهزتها الصحية العالية، وأعلنت بأنها ستكون أول دولة تسيطر على وباء كورونا، حيث صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، أن بلاده ستكون أول دولة تخرج من أزمة وباء كورونا، وذلك عبر تغريدة نشرها عبر صفحته على تويتر مؤكداً بأن إسرائيل " ستشارك مع شركة (فايزر) ومع البشرية جمعاء المعطيات الإحصائية التي من شأنها المساعدة على بلورة استراتيجيات تُعنى بدحر الجائحة، ويمكننا القيام بذلك لأن جهازنا الصحي هو الأكثر تطوراً عالمياً ويشكل نموذجاً حقيقياً يحتذى به بالنسبة لدول العالم".<sup>(8)</sup>

## 2.1 الملامح الديموغرافية للسكان.

تشهد الأراضي الفلسطينية نمواً سكانياً، واستناداً إلى البيانات المستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء بلغ عدد السكان الفلسطينيين في نهاية 2020م (5.2) مليون فرد، منهم (3.1) مليون في الضفة الغربية، ويشكلون ما نسبته (59.8%). و (2.1) مليون فرد في قطاع غزة، ويشكلون ما نسبته (40.2%).<sup>(9)</sup>

وأشارت البيانات أن (42.2%) من السكان الفلسطينيين في دولة فلسطين هم لاجئون، حيث يقدر عددهم بنحو (1.98) مليون لاجئ عام 2017م، إذ بلغ عددهم في قطاع غزة فبلغ حوالي (1.24) مليون لاجئ بنسبة (66.1%) من مجمل سكان قطاع غزة.<sup>(10)</sup>

وتشير البيانات الديموغرافية بأن السكان تغلب عليهم فئة الفتية، بحيث يوصف المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي؛ وقدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة نهاية عام 2020م بـ (38.0%) مع اختلاف واضح ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغت النسبة (36.0%) في الضفة الغربية مقابل (41.2%) في قطاع غزة، كما قدرت نسبة الأفراد الذين أعمارهم (65) سنة فأكثر في دولة فلسطين بـ (3.4%) حيث بلغت النسبة (3.6%) في الضفة الغربية و (2.8%) في قطاع غزة.

وبخصوص معدل المواليد الخام في دولة فلسطين فقد انخفض من (40.9) مولوداً لكل (1000) من السكان في عام 2000. إلى (29.9) مولوداً لكل (1000) من السكان في عام 2020، وعلى مستوى المنطقة يلاحظ وجود تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث قُدر معدل المواليد الخام عام 2020 في الضفة الغربية بـ (27.5) مولوداً لكل (1000) من السكان، في حين قدر في قطاع غزة لنفس العام بـ (33.4) لكل 1000 من السكان.<sup>(11)</sup>

(8) أخبار (i24) الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/1x4s6>

(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (كانون أول/ ديسمبر، 2020): الفلسطينيون في نهاية عام 2020، رام الله، فلسطين.

(10) المرجع السابق.

(11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

## 2.1 الانتهاكات وجرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي في العام 2020م:

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة (6) فلسطينيين من بينهم طفلين، وأصابت (58) فلسطينياً من بينهم (16) طفلاً، وسيدة واحدة، وتوغلت في المناطق الحدودية (55) مرة، واعتقلت (47) من بينهم (6) أطفال (12). ومن الشواهد التي تظهر تحللها من أبسط التزاماتها الدولية، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2020/02/23م نيران أسلحتها تجاه فلسطينيين شرق قرية عيسان الجديدة، ثم قامت جرافة عسكرية بدوس أحد الجرحى أكثر من مرة ورفعته بأسنان الجرافة وألقته على الأرض بشكل متكرر، ونكلت بجسده قبل نقله إلى داخل السياج الفاصل. (13)

وفي سياق متصل، استغلت الحكومة الإسرائيلية انشغال العالم في جائحة كورونا، وواصلت سياسة الاستيطان وأعلنت عن نيتها ضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية حيث أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بن يامين نتنياهو) أن إسرائيل لن تفوت " فرصة تاريخية" لمد سيادتها على أجزاء من الضفة الغربية، ووصف الخطة بأنها واحدة من المهام الرئيسية لحكومته. (14)

وعلى إثر ذلك، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 19 مايو 2020م أن دولة فلسطين أصبحت في حل من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية ومن جميع الالتزامات المترتبة عليها (15)، وعلى ضوء هذا القرار أوقفت السلطة الوطنية الفلسطينية جميع الاتصالات الثنائية مع إسرائيل بما فيها التنسيق الأمني، وتوقف عمل هيئة الشؤون المدنية، وتوقف نظام التنسيق لمغادرة مرضى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون (إيرز)؛ الأمر الذي أثر بشكل كبير على المرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة ولديهم تغطيات مالية من دائرة شراء الخدمة بوزارة الصحة، وتضاعفت معاناتهم خاصة وأن قطاع غزة لم تتوفر فيه الإمكانيات لتقديم العلاج المناسب لهؤلاء المرضى الذي كان ينبغي قبل اتخاذ هذا القرار دراسة عواقبه على المرضى، وتحديد وسيلة بديلة لتغطية احتياجاتهم الصحية، أو حتى استثنائهم من قرار وقف التنسيق الأمني.

وترك مئات المرضى لفترات طويلة دون مساندة أو استجابة للمناشدات التي أطلقوها، واضطرت مؤسسات حقوق الإنسان للاستجابة ومساعدتهم لاجتياز معبر بيت حانون (إيرز) عبر مؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية وتمكينهم من السفر والوصول للمرافق الصحية؛ قبل أن يتم إبرام الاتفاق بين الأمم المتحدة والسلطات الفلسطينية والإسرائيلية والذي بموجبه تم إنشاء آلية مؤقتة، تولت فيه الأمم المتحدة بموجبها تيسير تحويل الوثائق المطلوبة بين الجانبين (الفلسطيني والإسرائيلي)؛ لضمان وصول مرضى غزة إلى الخدمات الصحية الأساسية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل.

ودعي الأمين العام للأمم المتحدة السيد (أنطونيو غوتيريش)، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، (نيكولاي ملاد نينوف) الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن خططها لضم أجزاء من الضفة الغربية، بوصفها تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. كما حذر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، (مايكل لينك) من قرار إسرائيل وتحركها بشكل أحادي الجانب نحو الضم المخطط له في الأول من تموز/يوليو، مؤكداً على أن القرار يقوض حقوق

(12) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير من الميدان: تقرير إحصائي حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال العام 2020م،

الرابط الإلكتروني: <http://mezan.org/post/31310>

(13) انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان بيان صحافي، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30018>

(14) القدس العربي، نتنياهو: إسرائيل لن تفوت فرصة ضم أجزاء من الضفة الغربية، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/IVJBj>

(15) وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، الرئيس: نحن الآن في حل من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية بما فيها الامنية، الرابط الإلكتروني:

[https://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=XtMXJQa876480758736aXtMXJQ](https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=XtMXJQa876480758736aXtMXJQ)

الإنسان في المنطقة، وسيكون ضربة قاسية للنظام الدولي القائم على القواعد، ويقوض أي احتمال متيق لتسوية عادلة متفاوض عليها. (16)

وعلى إثر وقف الاتصالات مع الإسرائيليين تعمقت الأزمة المالية؛ نتيجة توقف الحكومة الفلسطينية عن تسلم إيرادات المقاصة حيث تراجع إيرادات الخزينة بنسبة تزيد عن (70%)؛ الأمر الذي ترافق مع تراجع في المساعدات الخارجية. ودفعت هذه التطورات الحكومة الفلسطينية إلى الاقتراض المحلي، ثم لجأت إلى خفض حاسم في الرواتب والنفقات التي تُسهم في تحريك الدورة الاقتصادية؛ مما ضاعف من عمق الأزمة الاقتصادية على الصعيد المحلي. (17)

واستمرت سلطات الاحتلال في فرض القيود على حرية الحركة والتنقل، مستغلة سيطرتها وتحكمها في المعابر التي تستخدمها كمصادر للإيقاع بالفلسطينيين وابتزازهم والضغط عليهم، ولاسيما الحصار المشدد الذي تفرضه على القطاع، والذي دخل عامه الرابع عشر على التوالي، وحرمت الفئات الضعيفة من حقوقهم الأساسية. وحالت القيود المفروضة دون حصول المرضى على حقوقهم في الوصول إلى الرعاية الطبية الملائمة، جراء الاستمرار في سياسة المنع والمماطلة في الرد على طلبات المرضى للمرور إلى المستشفيات، ووفقاً لأعمال الرصد والتوثيق لمركز الميزان فقد أدت هذه القيود إلى وفاة (5) مرضى.

الجدير بالذكر أنه ومنذ احتلالها قطاع غزة عام 1967م، انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة تقييد الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة، كوسيلة لعقاب الفلسطينيين، حيث أصدرت الأوامر العسكرية بإغلاق الأراضي المحتلة، وفرضت على السكان نظام التصاريح الذي مكنها إلى اليوم من التحكم في تفاصيل حياتهم، بعد أن عزلت قطاع غزة عن محيطه الخارجي، وتمكنت من تقييد الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية، حيث ما زال نظام التصاريح المفروض يتسبب بتهديد جدي، ويولد معاناة كبيرة للمرضى والطلبة الراغبين باستكمال دراستهم، والأفراد ممن لهم أقارب ويقطنون في داخل إسرائيل أو الضفة الغربية. (18)

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بالحماية التي يوفرها القانون الدولي للأعيان المدنية والمرافق الحيوية، وركزت هجماتها على المنازل السكنية، واستخدمت قوة تدميرية كبيرة أوقعت قدراً كبيراً من الأضرار في المساكن، والمدارس، ومراكز تأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة، والمساجد، والملاعب الرياضية، والشركات والمصانع، حيث تضرر (24) منزلاً، وعدد من المنشآت العامة: كما تضررت مدرستان و(8) منشآت تجارية وصناعية أخرى. (19)

واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في سياستها الهادفة إلى تدمير وإضعاف القطاعات الاقتصادية والخدماتية بشكل منظم، من خلال التحكم في حجم الصادرات والإيرادات عبر معبر كرم أبو سالم التجاري، وهو المعبر الوحيد المخصص لنقل البضائع من وإلى القطاع، واستخدمته كأداة لمعاينة المدنيين وتكدير صفو حياتهم، ففي الفترة الواقعة ما بين (13-31) من شهر أغسطس

(16) أخبار الأمم المتحدة، (24 حزيران/ يونيو 2020)، الأمين العام يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن خطط ضم أجزاء من الضفة الغربية، الرابط الإلكتروني: <https://news.un.org/ar/story/1057142/06/2020>

(17) وكالة الانا صول، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/q:69u7>

(18) عصام يونس، (05 ديسمبر، 2020)، التصاريح: آلية السيطرة على الديموغرافيا وتفتيت الجغرافيا، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2020، وكالة سما الإخبارية، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/yrybb>

(19) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير من الميدان: تقرير إحصائي حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال العام 2020م، الرابط الإلكتروني: <http://mezan.org/post/31310>

2020م، شددت من إجراءاتها وقلصت مساحة الصيد البحري، وحظرت دخول الوقود الذي أدى إلى تفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي، وأزمة المياه وخدمة الصرف الصحي<sup>(20)</sup>.

وترتب على هذه الإجراءات تهديدات حقيقية، لاسيما في ظل تفشي فايروس كورونا خارج مراكز الحجر الصحي في قطاع غزة، إذ تضاعفت أزمة القطاعات الخدمية، وضعفت قدرة قطاع الصحة والبلديات والدفاع المدني على القيام بمسؤولياتها وواجباتها في مواجهة الوباء وتقديم المساعدة لضحاياه.

وعلى ضوء هذه التطورات لجأت منظمات حقوقية فلسطينية وإقليمية إلى تقديم شكوى عاجلة بتاريخ 2020/11/9م إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة؛ بشأن استمرار أزمة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، وأكدت الشكوى أن قطاع المياه والصرف الصحي يشهد تدهوراً حاداً في أعقاب تنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الإجراءات العقابية ضد سكان القطاع في شهر أغسطس 2020م<sup>(21)</sup>.

وأفضت الانتهاكات الإسرائيلية والإجراءات التي رافقت جائحة كورونا إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية وانكماش الناتج المحلي. كما طرأ انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل حيث دخلت فئات جديدة إلى دائرة الفقر، وتضاعفت الضغوط على الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط؛ الأمر الذي أثر سلباً على قدرتهم نحو توفير الاحتياجات الأساسية.

### 1.3 تحديات تحقيق العدالة:

تواصلت المساعي الرامية إلى تحقيق العدالة في الأراضي الفلسطينية، وفي تطور مهم نحو تحقيق المساءلة والعدالة للضحايا والناجين وأسره من الجرائم الدولية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ فقد أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية أنها مستعدة لفتح تحقيق في ملف فلسطين بعد أن انتهت من مرحلة الفحص الأولي، وأنها تحيل الملف إلى الدائرة التمهيديّة الأولى في المحكمة الجنائية الدولية؛ للبت في ولاية المحكمة المكانية على أراضي دولة فلسطين كدولة طرف عضو في المحكمة، ولم يتخذ خلال العام 2020م قراراً حاسماً بشأن الشروع في التحقيق، كما لم تصدر الدائرة التمهيديّة قرارها حتى اعداد هذا التقرير<sup>(22)</sup>.

وشكلت المحكمة الجنائية الدولية أملاً للضحايا الفلسطينيين في محاسبة مرتكبي الانتهاكات لقواعد القانون الدولي، إلا أنها تعرضت على امتداد العام للتهديد والعرقلة، وصولاً إلى الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ويوقع عقوبات على كبار موظفي المحكمة الجنائية، وتشمل هذه الإجراءات والعقوبات تهديدات جدية لمؤسسات المجتمع المدني التي تساند المحكمة وتتعامل من أجل تحقيق العدالة<sup>(23)</sup>.

(20) انظر، بيان صحافي صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30768>

(21) مزيد من التفاصيل، راجع الخبر الصحافي على الرابط الآتي: <http://www.mezan.org/post/31070>

(22) مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحافي مشترك: بعد انقضاء ست سنوات، لا تحقيقات جدية وظلم فادح لضحايا العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014، الرابط الإلكتروني:

<https://cutt.us/qNjbG>

(23) منظمة العفو الدولية، (3/ سبتمبر، 2020)، العقوبات الأمريكية ضد موظفي المحكمة الجنائية الدولية تخلف تأثيراً مروعاً على العدالة الدولية، الرابط الإلكتروني:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/usa-sanctions-against-icc-staff-creates-chilling-effect-for-international-justice09/2020>

وفي سياق متصل، واصل المدعي العام الإسرائيلي إغلاق التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبناءً عليه، تقدم مركز الميزان باستئناف أمام المستشار القضائي لحكومة دولة الاحتلال بشأن (21) قرار صادر عن المدعي العام العسكري الإسرائيلي بإغلاق التحقيق في قضايا قتلت فيها قوات الاحتلال (104) شخصاً من بينهم (48) طفلاً و(18) سيدة، ودمرت (14) منزل سكنية في قطاع غزة خلال الهجوم واسع النطاق صيف 2014م، كما تقدم مركز الميزان بطلبات فتح تحقيق بلغ عددها (125) طلب، تنوعت ما بين طلبات فتح تحقيق في جرائم قتل وتدمير مساكن ومنشآت عامة وتعذيب وسرقات<sup>(24)</sup>.

وفي سياق منفصل، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حملات التحريض وتشويه مؤسسات المجتمع المدني، واستمرت مساعيها الهادفة إلى نزع الشرعية المهنية والقانونية عن هذه المؤسسات - خاصة التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لمطالبتها المستمرة بإعمال مبدأ المحاسبة، وذلك من خلال حملات منظمة ترمي إلى تشويه السمعة والادعاء بارتباطها بمنظمات "إرهابية" أو بأنها تروج للاسامية، وتقوم بفبركة واختلاق أحداث وتبني روايات ومعلومات مغلوبة لا علاقة لها بالواقع؛ من أجل التشكيك في مصداقية هذه المؤسسات، وتستغل تلك السلطات وسائل التواصل الاجتماعي، وتقوم بنشر إعلانات ممولة تثير الشبهات حول هذه المؤسسات، وتستخدم الأكاذيب التي تنشرها كأساس لحملاتها المحمومة؛ وممارسة الضغوط على الشركاء، سواء كانوا دولاً أم مؤسسات؛ وترسل تقارير تنضح بالفبركات الزائفة وتضغط عليهم لوقف تمويل مؤسسات المجتمع المدني.

تجدر الإشارة إلى أن مركز الميزان لحقوق الإنسان من بين المؤسسات التي تعرضت لحمات تشويه وتشهير ونشر معلومات وبيانات تهدف للنيل من مهنية المركز وتشويهه لترهيبه ووقف نشاطاته في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في قطاع غزة والدفاع عن الضحايا في كافة المحافل الدولية، وبالنظر لتاريخ المركز ومهنيته وحيدته يقوم المركز بتقنين هذه الادعاءات؛ ويرى أنها تأتي في سياق إعاقة العدالة وإعمال المحاسبة وإخراص الأصوات المناهية بذلك.<sup>(25)</sup>

وفي الإطار ذاته وانتصاراً لقيم العدالة وقواعد القانون الدولي، وبموجب تفويض من مجلس حقوق الإنسان، فقد نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان القائمة السوداء والخاصة بأسماء الشركات والأنشطة التجارية المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي وضمت القائمة (112) شركة، وجاءت هذه الخطوة في ظل ظروف بالغة القسوة تواجهها الأراضي الفلسطينية نتيجة الممارسات الإسرائيلية، حيث تواصلت الدعوات الدولية التي تحت إسرائيل على الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني.<sup>(26)</sup>

وبتاريخ 16 يوليو 2020م قدّم البروفيسور "مايكل لينك"، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، تقريره السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان، وتركز حول سياسة العقاب الجماعي التي تتبعها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. وأكد أن إسرائيل قد فشلت في الوفاء بالتزاماتها القانونية ولجأت إلى سياسة العقاب الجماعي باعتبارها أداة بارزة من أدواتها القسرية للتحكم في السكان. ودعى إلى إنهاء جميع تدابير العقاب الجماعي بما في ذلك إنهاء

(24) راجع: مركز الميزان لحقوق الإنسان، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30233>

(25) Press Release: Al Mezan welcomes Dutch government's dismissal of Israeli smear campaign: From: <http://mezan.org/en/post/23836>

(26) انظر، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تصدر تقريراً عن الشركات التجارية في المستوطنات وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/CmsI>

الإغلاق الإسرائيلي على غزة، ورفع جميع القيود المفروضة على حرية التنقل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، والتوقف عن هدم المنازل كإجراء عقابي.<sup>(27)</sup>

#### 1.4 الانتهاكات الداخلية وغياب مظاهر القانون:

أفضت الظروف والمستجدات التي تركتها سياسة الحصار وجائحة كورونا إلى تنامي مشاعر اليأس والإحباط لدى السكان، بعد أن فقدوا أبسط مقومات الحياة، وأصبحوا غير قادرين على الحصول على الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية، من غذاء ودواء ومياه نظيفة ومسكن ملائم، ودون وجود مؤشرات على تدخل المجتمع الدولي لوقف المعاناة الإنسانية، وشهد المجتمع في ظل جائحة كورونا استمراراً لأعمال العنف الداخلي وانتهاكاً للحريات العامة وسيادة القانون.

وتعرضت النساء للعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، والذي ازداد في ظل انتشار الجائحة، حيث وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير<sup>(28)</sup> مقتل (30) مواطناً من بينهم (6) أطفال، و (4) سيدات، وإصابة (155) آخرون، بينهم (17) طفلاً، و (19) سيدة، وتتنوع الأحداث والانتهاكات التي تمس بالسلامة الجسدية والشخصية سواء كانت الخلفية شجار عائلي، أو شخصي، أو عبث بالسلح، بالإضافة إلى الانفجارات الداخلية، كما تعرضت ممتلكات عامة للاعتداء نتيجة انتشار الفوضى.<sup>(29)</sup>

وشهد العام 2020م احتجاجات ونقاشات عامة في المجتمع، عكست حالة عدم الرضا على مستوى الأسعار للخدمات المقدمة من القطاع الخاص، ونظم المواطنين حملات ضد شركة جوال لمطالبتها بمراعاة ظروف المواطنين، وخفض أسعار الخدمة، وزيادة الحوافز للمشاركين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وتطورت الاحتجاجات بعد قيام بعض المحتجين باستخدام العنف ضد فرع الشركة بمخيم جباليا تخلصها إلقاء قنابل صوت محلية الصنع تجاه بوابة المعرض وواجهته.<sup>(30)</sup>

واحتدم الجدل والخلاف بين أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة والسلطات المسؤولة في قطاع غزة حول تسعيرة الكهرباء التي يتم توليدها عبر المولدات الكهربائية الخاصة، وفي بادئ الأمر تم تحديد مبلغ (2.5) شيقل للكيلو/واط لكل ساعة كهرباء.<sup>(31)</sup>

وبعد اعتراض أصحاب المولدات الذين أعلنوا عن توقف تزويد الخدمة على اعتبار أن القيمة المحددة لا تغطي التكاليف التشغيلية، تم تشكيل لجنة لمتابعة ملف المولدات التجارية في قطاع غزة وعدلت من القيمة لتصبح قيمتها (3,3) شيقل للكيلو/واط لكل ساعة كهرباء.<sup>(32)</sup>

(27) طالع التقرير الكامل للمقرر الخاص المقدم لمجلس حقوق الإنسان على الرابط: [https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session44/Documents/A\\_HRC\\_44\\_60.pdf](https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session44/Documents/A_HRC_44_60.pdf)

(28) راجع، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير احصائي موجز حول العنف الداخلي ومظاهر انتهاك سيادة القانون في قطاع غزة خلال عام 2020 العنف في أرقام (2020). الرابط الآتي: <http://www.mezan.org/post/31256>

(29) راجع، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير احصائي موجز حول العنف الداخلي ومظاهر انتهاك سيادة القانون في قطاع غزة خلال عام 2020 العنف في أرقام (2020). الرابط الآتي: <http://www.mezan.org/post/31256>

(30) انظر، بيان صحفي صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/31060>

(31) وكالة معاً الإخبارية، الرابط الإلكتروني: <https://www.maannews.net/news/2018501.html>

(32) وكالة سما الإخبارية، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/Rc7>

الجدير بالذكر أن خدمة شراء الكهرباء من المولدات الخاصة لا تناسب كافة الشرائح المجتمعية، ولا يتمكن من الاستفادة والحصول عليها إلا بعض أصحاب الدخل الثابت؛ نظراً لارتفاع ثمنها حيث ظلت الأسر الفقيرة تعتمد على البدائل منخفضة التكلفة ومن بينها الشموع التي أودت بحياة أطفال وتسببت بخسائر مالية، ومن الحوادث الأليمة التي رصدت خلال العام وفاة ثلاثة أطفال أشقاء من عائلة الحزين في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة إثر اصابتهم بحروق بالغة في كافة أنحاء الجسم وذلك بتاريخ 2020/09/01م. وأفادت التحقيقات الأولية أن سبب الحريق هو شمعة أشعلها والد الأطفال للإنارة بسبب انقطاع التيار الكهربائي.<sup>(33)</sup>

وتخلل العام 2020م أعمال وحوادث لها علاقة بغياب شروط السلامة المهنية، ومن أبرز الدلائل على ذلك حادث مخيم النصيرات حيث شب حريق ضخم يوم الخميس الموافق 2020/03/5م، في مخبز البنا الواقع في وسط المخيم، وانتقل الحريق إلى المحلات المجاورة؛ مما أسفر عن وفاة (25) مواطناً من بينهم (6) أطفال وأربع سيدات، وأصيب (45) آخرين، من بينهم (8) أطفال، و(5) سيدات، فضلاً عن وقوع أضرار في الممتلكات العامة والخاصة<sup>(34)</sup>.

وفي سياق متصل، بذلت الشرطة في قطاع غزة جهود واضحة في سياق تنفيذ استراتيجية التباعد الاجتماعي بغية التصدي لانتشار فيروس كورونا، وحماية مراكز الحجر، وحراسة البيوت السكنية التي تؤكد أن بعض سكانها مصابين بالفايروس كمحاولة لمنع الاختلاط ومحاصرة الوباء، وفي السياق ذاته سُجلت حوادث تعامل فيها عناصر الشرطة بقسوة مع المواطنين في معرض تنفيذها للأحكام والقوانين<sup>(35)</sup>.

يذكر أن عملية الرقابة الرسمية الهادفة إلى تطوير الأداء العام اكتنفها الضعف على امتداد العام 2020، وتلاشى مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، كما تواصل غياب دور المجلس التشريعي الذي تم حله بموجب قرار صادر عن المحكمة الدستورية العليا<sup>(36)</sup>، وشاعت القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير وحرية تشكيل الجمعيات الأهلية وحرية عملها والحق في التجمع السلمي، وضعفت أدوات المحاسبة؛ كما تواصل حرمان المواطنين من حقهم في الانتخابات والمشاركة السياسية؛ بسبب استمرار عدم إجراء انتخابات عامة بالرغم من انتهاء الشرعية القانونية والشعبية للمؤسسات الدستورية.

## 2. الواقع الاقتصادي:

تعمقت الأزمة الاقتصادية نتيجة الإجراءات والتدابير والإغلاقات التي ضيقت الخناق أكثر على القطاعات الاقتصادية، وشهدت معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2020م مقارنة مع العام 2019م. وتراجعت المستويات المعيشية، وأصبحت أكثر صعوبة في ظل انتشار الجائحة بعد توقف بعض القطاعات بشكل كامل عن تقديم الخدمة، مثل: القطاع السياحي،

(33) مزيد من التفاصيل انظر بيان صحفي أصدره مركز الميزان، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30834>

(34) انظر، تقرير ميداني حول حادث حريق النصيرات ودور الجهات الرقابية قطاع غزة - 12 مارس 2020 صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30104>

(35) انظر، بيان صحفي مركز الميزان لحقوق الإنسان، الرابط الإلكتروني: <http://mezan.org/post/30532>

(36) انظر، ورقة موقف صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني، الرابط الإلكتروني: <http://mezan.org/post/27466>

وقطاع النقل العام، على إثر قرار تقليل الحركة فيما بين المحافظات إلى الحد الأدنى؛ وطراً انخفاض ملحوظ على التجارة الخارجية.

وأكدت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن العام 2020م شهد تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بنسبة (12%) مقارنة مع عام 2019م، ومن أبرز القطاعات التي شهدت تراجعاً قطاع الخدمات، وسجل تراجعاً بنسبة (10%)، وكان المتضرر الأكبر منه القطاع السياحي بما يشمل المطاعم والفنادق، حيث توقف أكثر من (10) آلاف عامل عن العمل في هذا القطاع. كما تراجع قطاع الإنشاءات بنسبة (35%)؛ بسبب التراجع الحاد في مستوى الطلب على البناء، ثم قطاع الصناعة الذي تراجع بنسبة (12%) خلال عام 2020م، وشهد قطاع الزراعة تراجعاً بنسبة (11%).<sup>(37)</sup>

وأكد البنك الدولي أن الاقتصاد الفلسطيني يمر بظروف بالغة الصعوبة، حيث يواجه ثلاث تحديات تقاوم الأزمة الاقتصادية وهي نقشي كورونا، والتباطؤ الاقتصادي الحاد، وسياسة الحكومة الإسرائيلية والتوقف عن تحصيل إيرادات المقاصة، التي تعتبر عاملاً لاستقرار أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، حيث يُعد ضمان تدفقها دون انقطاع شرطاً أساسياً للحد من التقلبات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.<sup>(38)</sup>

وفيما استمرت الحسومات غير المبررة على رواتب موظفي السلطة واستمرت سياسة الإحالة للتقاعد المالي الإجمالي، الذي حول عشرات الآلاف من موظفي السلطة إلى فقراء، فقد تسبب انخفاض إيرادات الخزينة إلى مزيد من انخفاض قيمة رواتب الموظفين العموميين في قطاع غزة كإجراء اتخذته وزارة المالية بعد التوقف عن تحصيل أموال المقاصة؛ مما كان له أثر كبير على الدورة الاقتصادية والسيولة النقدية. وفي هذا السياق صرح وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة، بتاريخ 2 يوليو 2020م، أن وزارة المالية تدفع حوالي (210,000) راتب، يستفيد منه بشكل مباشر وغير مباشر حوالي مليون شخص، واضطرت الحكومة منذ شهر آيار 2020م إلى صرف جزء من الراتب بواقع راتب كامل لمن يتقاضون رواتب أقل من (1750) شيقل، وصرف (50%) لمن يتقاضون رواتب أعلى من هذا قيمة (1750) شيقل، وهو الحد الأدنى للصرف، وبهذه المعادلة وفقاً لوزارة المالية يصبح صرف الرواتب معدلة (65%)<sup>(39)</sup>. وهذا لا يشمل الحسومات السابقة ومن أحيلوا إلى التقاعد المالي.

واستمر هذا الإجراء حتى شهر ديسمبر/2020م حيث أعلن عن استئناف التنسيق الأمني وصرح رئيس هيئة الشؤون المدنية الوزير "حسين الشيخ" أن الحكومة الإسرائيلية حولت كافة المستحقات المالية الخاصة بعائدات الضرائب (المقاصة) والبالغة (3,768,000,000) شيقل إلى حساب السلطة الفلسطينية،<sup>(40)</sup> وشرعت وزارة المالية في سداد المتأخرات للموظفين، عن فترة تقليص الرواتب بسبب عدم توريد أموال المقاصة، ولكن الحسومات وإحالة الموظفين للتقاعد المالي بشكل إجباري بقيت كما هي.

وجاءت هذه الانفراجة المالية بعد حجز أموال المقاصة لحوالي (7) أشهر متتالية، حيث سادت حالة من التعافي التدريجي في الخزينة العامة، وبالرغم من هذه التطورات المالية لم تقم السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع برامج وتنفيذ تدخلات تناسب حجم الخسارة والتراجع في القطاعات الاقتصادية، حيث كشفت أوضاع الاقتصاد في قطاع غزة أنه بحاجة إلى زيادة الانفاق الحكومي

(37) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالي د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021 (38) The World Bank (24 November 2020). Economic Developments in the Palestinian territories.

(39) وزارة المالية، دولة فلسطين، لقاء وزير المالية بخصوص الوضع المالي والرواتب، الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية على موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) الرابط الإلكتروني:

[https://www.facebook.com/watch/live/?v=284388609283994&ref=watch\\_permalink](https://www.facebook.com/watch/live/?v=284388609283994&ref=watch_permalink)

(40) وكالة وفا، (2 ديسمبر 2020)، الشيخ: الحكومة الإسرائيلية تحول كافة المستحقات الخاصة بالمقاصة إلى خزينة السلطة، الرابط الإلكتروني: <https://www.wafa.ps/Pages/Details/13836>



وتقديم المنح النقدية للفئات المتضررة من الأزمة المركبة سواء لأولئك الذين تضرروا بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب الإجراءات المتخذة التي عطلت القطاع العام والخاص.

وكان متوقعاً -من السلطات في قطاع غزة- اعتماد سياسة التحفيز المالي وضخ السيولة، واتخاذ تدابير لها علاقة بسداد القروض وتخفيض الضرائب، لكن على عكس ذلك، واصلت الجهات الحكومية جهودها الهادفة لتطوير قدرتها على تحصيل الضرائب في قطاع غزة، وقامت بتطوير برامج الجباية على المعابر؛ حيث وضعت نظام إلكتروني خاص بالجمارك والمكوس وزيادة عدد المخلصين الجمركيين ومساعدتهم؛ بهدف تسهيل إجراءات دخول البضائع عبر المعابر الحدودية، وضبط حركة البضائع الواردة والصادرة، وتوفير بيانات دقيقة لصناع القرار.<sup>(41)</sup>

وكنتيجة مباشرة لتراجع الأنشطة، انخفض إجمالي عدد العاملين في سوق العمل، حيث توقف آلاف العمال عن العمل خلال العام 2020م، وارتفع معدل البطالة، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ودخلت فئات جديدة إلى دائرة الفقر والفقر المدقع، كما استمر العجز في الميزان التجاري وتراجع حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي؛ نتيجة التدهور في القطاع الصناعي.

## 2.1 القطاع الصناعي

تأثر قطاع الصناعة بانتهاكات سلطات الاحتلال المستمرة، لا سيما القيود المفروضة على حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة وإغلاق المعابر وفرض الحصار المشدد، وتعذر استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج التي يعتبر تدفقها بحرية من الشروط الضرورية لتنمية القطاعات الإنتاجية. واستمر الحظر المفروض على استيراد البضائع التي عرفتها سلطات الاحتلال بـ"ثنائية الاستخدام"، وهي قائمة طويلة وضبابية تشمل أغراضاً كالمعدات الطبية، معدات الاتصال، والألواح الخشبية، والمواد الأساسية كالإسمنت والحديد، والآلات والمعدات الثقيلة<sup>(42)</sup>. وتعتبر المواد الممنوعة مواداً خامة أساسية يعطل نقصها عمل المنشآت الصناعية؛ ونجم عن ذلك انخفاض أعداد المصانع والعاملين فيها؛ وتراجع مستوى الإنتاج<sup>(43)</sup>؛ وترتب على استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني تعقيدات ومشاكل قيدت من تنمية القطاع الصناعي خاصة في ظل استمرار الازدواج الضريبي وعدم دفع التعويضات المالية، وهي واحدة من أهم التحديات الداخلية أمام تنمية القطاع الصناعي. فيما ألحقت جائحة كورونا (كوفيد - 19) ضرراً في القطاعات الاقتصادية، وطالت بآثارها السلبية فئات اجتماعية كبيرة<sup>(44)</sup>.

وأثرت المعطيات السابقة بشكل سلبي في قطاعات الصناعة المختلفة بشكل كبير، حيث انخفض عدد العمال من (16830) عامل في العام 2019م، إلى (13770) عامل في العام 2020م. وتباينت نسب الطاقة الإنتاجية للقطاعات الصناعية على امتداد الأعوام السابقة، حيث سجلت (35%) في العام 2017م، وانخفضت بشكل لافت في العام 2018م بنسبة (19%)، ثم

(41) وزارة المالية، (26 أكتوبر/2020)، الجمارك تعقد ورشة عمل للمخلصين الجمركيين لشرح البرنامج الجديد، الرابط الإلكتروني:

[https://www.mof.gov.ps/index.php?option=com\\_content&view=article&id=1780](https://www.mof.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=1780)

(42) مسلّك - مركز للدفاع عن الحركة (2016م)، قوائم مائلة للسواد، الرابط: [goo.gl/QwnyKO](http://goo.gl/QwnyKO)

(43) تشمل القطاعات الصناعية التخصصية ما يلي: قطاع الصناعات الغذائية، قطاع الصناعات البلاستيكية، قطاع الصناعات الكيميائية، قطاع الصناعات الورقية، قطاع صناعات الملابس والنسيج، قطاع الصناعات المعدنية، قطاع الصناعات الجلدية، قطاع الصناعات الإنشائية، قطاع الصناعات الألمنيوم، قطاع صناعات الطاقة المتجددة، قطاع الصناعات التقليدية.

(44) على الحايك، رئيس جمعية رجال الأعمال، قابله: باسم أبو جريّ بتاريخ (6 يوليو/2020).

عاودت الارتفاع وسجلت (20%) في العام 2019م، فيما سجلت انخفاضاً وبلغت (14.5%) في العام 2020م. بينما ارتفع عدد المصانع المغلقة على مدى السنوات السابقة ليصل إلى (557) مصنع في العام 2020م<sup>(45)</sup>.

جدول رقم (1): يوضح الوضع الصناعي في قطاع غزة خلال العامين 2019 و2020م<sup>(46)</sup>

2020م				2019م			نوع الصناعة
عدد المصانع المغلقة	الطاقة الإنتاجية	العمال	عدد المصانع العاملة	الطاقة الإنتاجية	العمال	عدد المصانع العاملة	القطاع الصناعي
10	%15	1200	82	%30	1500	82	قطاع الصناعات الغذائية
14	%18	500	60	%27	820	60	قطاع الصناعات البلاستيكية
15	%15	350	25	%15	450	25	قطاع الصناعات الكيميائية
15	%10	680	45	%14	680	45	قطاع الصناعات الورقية
120	%20	5000	170	%20	6000	186	قطاع صناعات الملابس والنسيج
45	%15	1500	250	%18	1500	250	قطاع الصناعات المعدنية
10	%10	100	20	%12	120	20	قطاع الصناعات الجلدية
140	%15	1200	250	%23	1800	250	قطاع الصناعات الخشبية
120	%8	2100	180	%16	2500	240	قطاع الصناعات الإنشائية
30	%30	1000	220	%35	1200	220	قطاع الصناعات الألمنيوم
0	%20	80	20	%35	150	20	قطاع صناعات الطاقة المتجددة
25	%10	40	12	%10	70	30	قطاع الصناعات المعادن الثمينة
13	%3	20	15	%3	40	10	قطاع الصناعات التقليدية
557	%14.5	13770	1349	%20	16830	1438	الإجمالي / المعدل

وتشير النتائج النهائية لمسح أجرته وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أثر كوفيد-19 على المؤسسات الاقتصادية؛ إلى أن (27%) منها في قطاع غزة، أغلقت أبوابها لعدة أيام؛ نتيجة الإجراءات الحكومية الموجبة بضرورة الإغلاق كإجراء احترازي لمكافحة انتشار فايروس كورونا<sup>(47)</sup>.

كما بلغت نسبة أيام الإغلاق خلال الفترة (2020/3/5 - 2020/5/31) حوالي (54%) لنشاط الصناعة، وانخفض الإنتاج والمبيعات جراء انخفاض الاستهلاك بنسبة تزيد عن (5%). ويعود التراجع في الإنتاج إلى تشغيل القطاعات ذات الأولوية لتأمين

(45) معلومات تحصل عليها المركز من الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، حول ملخص وضع القطاع الصناعي في قطاع غزة (2017-2020). بتاريخ 2021/1/25م.

(46) المرجع السابق.

(47) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي حول أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة (2020/3/5-2020/5/3)، نشر بتاريخ 2020/11/16م. الرابط:

<http://www.pCBS.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3851>

الأمن الصحي والغذائي للمواطنين في مواجهة الجائحة الصحية خلال فترة الإغلاق، حيث تم تشغيل الصناعات الغذائية والدوائية بما يشمل المستلزمات الوقائية والطبية، والصناعات الورقية والبلاستيكية.

لقد تأثر قطاع الصناعة بشكل كبير؛ بسبب إغلاق الأسواق العالمية؛ والذي أدى إلى إرباك وتباطؤ في سلسلة التوريد؛ وصعوبة توفير مدخلات الإنتاج من المواد الخام. وأجبرت (37%) من المؤسسات الاقتصادية على التأخر في الدفع للموردين والعمال، بينما اضطرت (36%) من المؤسسات الاقتصادية إلى الاستدانة لتغطية النقص في التدفق النقدي. وأجبرت (14%) من المؤسسات إلى تسريح وفصل العمال لديها لمواجهة الأزمة المالية الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا، بينما قامت (9%) من المؤسسات بتقليص رواتب وأجور العاملين لديها، و(11%) من المؤسسات قامت بإعطاء العاملين لديها إجازة بدون راتب، فيما منحت (9%) من المؤسسات العاملين لديها إجازة مع راتب. وبلغ التغيير المتوقع في الإنتاج انخفاضاً بنسبة (47%) مقارنة بنفس الفترة الزمنية من العام الماضي<sup>(48)</sup>

وحول دور الحكومة الهادفة للتخفيف من وطأة الأزمات على القطاع الصناعي، فقد أكد عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية محمد المنسي أن الأنشطة الصناعية التي تضررت لم تتلق المساندة والدعم الكاف، والتي كانت تأمل بتطبيق خطة إنعاش حكومي توقف التراجع الحاد في الأنشطة الصناعية، إذ أن بعض التسهيلات المقدمة من وزارة الاقتصاد والتي لها علاقة بخفض قيمة الرسوم الجمركية للمواد اللازمة للصناعة بنسبة (50%)، وخفض قيمة رسوم الترخيص بنسبة (50%)، لم تُسَعَف المؤسسات الانتاجية أو تعوض عن الخسائر التي تكبدتها<sup>(49)</sup>.

وأوضح المنسي أن العام 2020م كان عاماً قاسياً على القطاع الصناعي، حيث تأثرت الأنشطة الصناعية بشكل سلبي نتيجة التدابير والإجراءات المتخذة من قبل السلطات المختصة لمواجهة جائحة كورونا، إذ أصبح القطاع الصناعي لا يعمل سوى (20-25%) من طاقته الإنتاجية مقارنة بالسنوات الأربع السابقة. وإذا ما أجريت المقارنة مع عام 2000م نجد الفارق كبير جداً.

وتواجه التنمية الصناعية في قطاع غزة العديد من العقبات من بينها: غياب خطة استراتيجية لدعم القطاعات الصناعية، وعدم تعويض القطاع الصناعي عن الخسائر التي تكبدها جراء اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي في الحروب والعذوانات السابقة. هذا بالإضافة إلى القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل للأفراد والبضائع على المعابر، وضعف الحماية المتوفرة للمنتجات المحلية وغياب نظام يضبط عملية الاستيراد.

## 2.2 القطاع الزراعي:

يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني، ويعتبر تاريخياً أكبر القطاعات الاقتصادية، ويُسهم بشكل كبير في زيادة الانتاج المحلي، ويوفر سيولة نقدية من خلال الصادرات، لكن هذا الدور تراجع خلال الأعوام الأخيرة بصورة ملحوظة؛

(48) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي حول أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة (31/5/2020-5/3/2020)، نشر بتاريخ 2020/11/16م. الرابط:

<http://www.pcb.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3851>

(49) محمد المنسي، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، قابله عبر الهاتف الباحث/ باسم أبو جري، بتاريخ (1/فبراير، 2021)

بسبب مشكلتين أساسيتين: الأولى: فرض مناطق مقيدة الوصول، والثانية: الحصار الإسرائيلي والإغلاق المفروض والمستمر منذ 14 عاماً.

واستمرت معاناة المزارعين الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي الزراعية القريبة من السياج الفاصل في قطاع غزة، من هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة، بحيث يتعرض المزارعون إلى خطر القتل أو الإصابة، فضلاً عن تكبدهم خسائر مادية كبيرة عند استهداف أراضيهم الزراعية وممتلكاتهم.

وواصلت سلطات الاحتلال مساعيها لتكريس منطقة عسكرية محظورة، وأعدت إطلاق تحذيراتها الهادفة إلى تكريس المنطقة مقيدة الوصول، بعد أن توغلت آلياتها العسكرية في قطاع غزة ووضعت لوحات تحذيرية يحظر بموجبها على المزارعين فلاحه وزراعة الأراضي في المناطق القريبة من حدود الفصل. فبتاريخ 2020/12/16م توغلت جرافات الاحتلال الإسرائيلية في السياج الفاصل شرق خان يونس حتى وصلت لمسافة (200) متر في الأراضي الزراعية في عيسان الكبيرة، خزاعة والفخاري، وقامت بتجريف الأراضي والمحاصيل الزراعية. وعند انتهائها من عملية التوغل، قامت قوات الاحتلال بوضع لافتات مكتوبة باللغتين العربية والعبرية تطالب المزارعين الفلسطينيين بحصد محاصيلهم في المنطقة خلال مدة زمنية محددة وإلا ستقوم القوات بإزالتها (50)

وتلجأ سلطات الاحتلال، في كثير من الأحيان، إلى استخدام القوة المفرطة والمميّنة ضد المدنيين بما في ذلك إطلاق النار على المزارعين الفلسطينيين، الذين يعملون في أراضيهم الواقعة في المناطق مقيدة الوصول، حيث أسفرت الانتهاكات في المنطقة مقيدة الوصول عن مقتل (6) فلسطينيين، من بينهم طفلين، وإصابة (34) من بينهم (13) طفلاً. (51)

ومن آثار استخدام إسرائيل شبه اليومي للقوة العسكرية في المناطق مقيدة الوصول تتعرض حياة الفلاحات والمزارعات وأمنهن للتهديد. وأظهرت نتائج مسح أجراه مركز الميزان عن الفترة الممتدة من 2015 - 2020م فقد قُتلت فلاحه واحدة وأصيبت ثلاث أخريات، عندما حاولن الاقتراب من حقولهن في المناطق مقيدة الوصول. بالإضافة إلى ذلك، تكبدت (29) فلاحه خسائر وأضراراً في أراضيهم الزراعية، التي تقدر مساحتها بـ (109,650) متر مربع. فيما أكدت (29) فلاحه عن حدوث أضرار بمحاصيلهن الزراعية، نجمت عن عمليات الرش الجوي الإسرائيلي، ذات التركيز العالي من المبيدات الكيميائية على طول السياج الحدودي. كما عرقلت قوات الاحتلال وصول المزارعات إلى أراضيهم وممتلكاتهن الزراعية في (347) حادثة؛ بسبب التوغلات العسكرية في الفترة ذاتها. (52)

وواصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي رش المواد الكيميائية على الأراضي الزراعية الفلسطينية في المناطق مقيدة الوصول، بشكل دوري منذ عام 2014م؛ بهدف تنظيف المنطقة. وتتذرع سلطات الاحتلال أن لهذه العمليات دوافعاً أمنية. وتدعي أنها تهدف

(50) أنظر بيان صحفي لمركز الميزان بعنوان: "قوات الاحتلال تتوغل شرق غزة وتهدد وتحذر المزارعين من زراعة أراضيهم"، 17 ديسمبر 2020، على الرابط: <http://mezan.org/post/31202>

(51) مزيد من التفاصيل، أنظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: ممنوع من الوصول، تقرير إحصائي خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول برأ خلال العام 2020، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/31276>

(52) ورقة حقائق مركز الميزان "واقع الفلاحات في قطاع غزة"، 15 أكتوبر 2020، على الرابط: <http://mezan.org/uploads/files/16027007911268.pdf>

لإزالة الأعشاب الضارة التي تنمو في المناطق المحاذية للسياح الفاصل؛ وذلك لتسهيل مراقبة أي حركة في المناطق مقيدة الوصول. (53)

وينتج عن عمليات الرش الجوي للمبيدات الزراعية آثاراً كارثية على مستقبل الإنتاج الزراعي والأوضاع الاقتصادية، وتمس مصادر وسبل العيش للمزارعين. (54)

وفي سياق متصل، يشكل فتح السدود أو الحواجز المائية (55) والسماح باندفاع كميات كبيرة من المياه على نحو مفاجئ، واحدة من الممارسات التي تقويض أنشطة المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول، وتتسبب بأضرار هائلة في المحاصيل الزراعية وفي المنازل والممتلكات الأخرى.

واستمر اندفاع المياه نتيجة فتح السدود أو الحواجز المائية دون إنذار مسبق والسماح باندفاع كميات كبيرة من المياه على نحو مفاجئ، الأمر الذي يقوض أنشطة المزارعين الفلسطينيين في المناطق مقيدة الوصول.

#### جدول رقم (2): يوضح أبرز الاستهدافات في المنطقة مقيدة الوصول براً عام 2020م

عدد الحوادث	أنماط الانتهاكات
699	استهداف العاملين وممتلكاتهم
54	التوغلات
612	إطلاق النار / قصف المزارعين والأراضي الزراعية ومن كان بالقرب من المكان
10	رش المبيدات الكيميائية تجاه الأراضي الزراعية
7	ضخ مياه الأمطار على الأراضي الزراعية
25	إطلاق نار / قصف أراضي خالية

وفيما يتعلق بانتهاكات قطاع الصيد البحري، يواجه صيادو قطاع غزة صعوبات كبيرة في الوصول إلى مصدر رزقهم الوحيد نتيجة اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي المنظمة والمتكررة، والتي لا تكتفي بحرمان الصيادين من حقهم في العمل، بل تضع حقهم في الحياة والسلامة الجسدية في دائرة الاستهداف عبر إطلاق النار وإيقاع القتلى والمصابين في صفوفهم، وتعتقلهم وتعذبهم كما تصادر وتخرب مراكبهم ومعدات الصيد الخاصة بهم، وتقيّد حركتهم وتضيّق مساحات الصيد بشكل كامل أو تقوم بتقليصها بشكل متكرر (56)؛ ونتيجة هذه الممارسات أصبح الإنتاج السمكي في انخفاض مستمر، مما انعكس سلباً على دخل الصياد

(53) في ديسمبر 2015، أكدت قوات الاحتلال لصحفية 972+ الإلكترونية أنها تقوم بعمليات الرش الجوي للمواد الكيميائية في المنطقة على طول السياح الحدودي لضمان عمليات أمنية مثالية مستمرة.

المرجع متوفر فقط باللغة الإنجليزية على الرابط: <https://www.972mag.com/idf-admits-spraying-herbicides-inside-the-gaza-strip/115290/>

(54) انظر ورقة حقائق حول الرش الجوي للمبيدات وآثاره المدمرة في المنطقة مقيدة الوصول بقطاع غزة على الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/23462>

(55) ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاعتراف أنها تفتح سدوداً أو حواجز مائية، بالرغم من متابعة المركز التي تؤكد أن الاندفاع الكاسح والمفاجئ للمياه لا يمكن أن يكون انسياب طبيعي.

(56) مزيد من التفاصيل، أنظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: بحر غزة... خطر الاقتراب، تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بمرأ خلال العام

2020. الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/31259>

الذي يقدر بالمتوسط ب(\$120) وعلى ضوء ذلك أصبحت نسبة مساهمة قطاع الصيد البحري في إجمالي الإنتاج محدودة ومتواضعة ومضاعفتها مرهون بضمان حرية العمل للصيادين.<sup>(57)</sup>

### جدول رقم (3): يوضح أبرز الانتهاكات في المنطقة مقيدة الوصول بحراً عام 2020م

أنماط الانتهاكات ونتائجها	عدد الحوادث/ الضحايا
عدد حوادث تنطوي على انتهاكات في المناطق مقيدة الوصول بحراً	309
عدد حوادث إطلاق النار تجاه الصيادين	308
عدد حوادث التي تعرض الصيادون فيها للاعتقال	4
عدد المعتقلين	10
عدد الإصابات	12
عدد حوادث الاستيلاء على مراكب ومعدات الصيد	6
عدد القوارب المصادرة	4
عدد حوادث التي تم فيها تخريب مراكب وأدوات صيد	12

### 2.2.1 جائحة كورونا وأثرها على القطاع الزراعي:

انعكست جائحة كورونا (كوفيد-19) سلباً على الأنشطة الزراعية؛ نتيجة الإجراءات والإغلاقات كتدابير احترازية ووقائية اتخذتها السلطات المحلية في قطاع غزة في محاولة التصدي لانتشار الفايروس؛ وأثرت هذه الإجراءات سلباً على المزارعين وحالت دون وصولهم إلى أراضيهم؛ وعوّقت من قدرتهم على زراعة وبيع المنتجات الزراعية. فضلاً عن ذلك تسببت إجراءات الوقاية في إغلاق الأسواق المحلية وحظر الحركة بين المحافظات في قطاع غزة، بحيث واجه المزارعون صعوبة في تصريف وبيع منتجاتهم محلياً، واضطر الكثير منهم إلى بيعها بأسعار أقل من الأسواق الواقعة خارج أحيائهم. وفي الوقت نفسه حالت هذه المستجدات دون تأمين المستلزمات الضرورية من الأسمدة، والمبيدات، والبذور، وغيرها من المواد الأساسية والخدمات اللازمة لإدارة حقولهم.

الجدير بالذكر أن مؤشرات تراجع الأنشطة الزراعية ظهرت في حجم الصادرات التي انخفضت مقارنة مع حجم الكميات المصدرة في الأعوام السابقة، وأكدت بيانات وزارة الزراعة أن حجم الصادرات من المنتجات الزراعية من قطاع غزة بلغ (55,860) طن في عام 2019م، و (43,027) في عام 2020م.<sup>(58)</sup>

سخرت الحكومة الفلسطينية جهودها واقتصرت تدخلاتها على الصعيد الصحي واحتواء جائحة تفشي فايروس كورونا، إلا أن النشاط الاقتصادي الذي تأثر أيضاً بالأزمة السياسية لم يحصل على الدعم الكاف والمطلوب خاصة في قطاع غزة، والذي كان ينبغي تفعيل خطط إنعاش أكثر تأثيراً من خلال سياسات اقتصادية، وزيادة الإنفاق وخفض الضرائب، والمساهمة في خفض تكاليف مدخلات الإنتاج، كما أن مستوى المساعدات المقدمة للعمال ظلت محدودة ولم توقف التدهور المتسارع في مستويات

(57) انظر، ورقة حقائق حول: الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة وأثرها على الأحوال الاقتصادية. الرابط الإلكتروني: <http://mezan.org/post/29352>

(58) وزارة الزراعة، (2020)، بيانات غير منشورة حصل عليها المركز.

المعيشة، وظلت الأنشطة تعاني من عدم وضع خطة تُسهم بشكل جدي وفاعل في وضع خطة للإعاش الاقتصادي لمعالجة تبعات كورونا من خلال سياسات اقتصادية.

### 3.2 قطاع السياحة والآثار:

يحتل قطاع السياحة والآثار مكانةً أساسية في الاقتصاد الفلسطيني؛ لكون فلسطين جاذبة للسياحة وفيها العديد من مواقع التراث الثقافي العامر، إلا إنه تكبد في العام 2020م خسائر كبيرة، قَدَّرت بحوالي (1.15) مليار دولار أمريكي. (59) وشهد قطاع السياحة والآثار في قطاع غزة حالة من الانهيار في العام 2020م. فقد تراجعت السياحة الداخلية والوافدة، وأغلقت المطاعم والفنادق والمنتجعات وصلات الأفراح، معظم أوقات العام، وضعفت زيارة المواقع الأثرية خلاله.

وتراجع معدل إشغال الغرف الفندقية في العام 2020م، بشكل كبير جداً، حيث وصلت نسبة الإشغال إلى (5%) فقط، حيث اضطرت السلطات في غزة إلى استخدام (16) فندقاً من أصل (18) كمراكز حجر صحي، وخلال فترات استغلالها كمحاجر أو إغلاقها فقد حوالي (1000) عامل مصادر رزقهم. إلى جانب الفنادق أغلقت المنشآت السياحية أبوابها في قطاع غزة؛ حيث أغلق (300) مطعم سياحي تقريباً، و(10) أماكن للعب الأطفال (ملاهي)، و(4) أندية سياحية، و(4) حدائق حيوانات؛ بسبب الجائحة وإجراءات الإغلاق العام. (60)

فيما أغلقت (400) شاليه ومنتجع سياحي، أبوابها، في ظل الجائحة؛ ما أسهم في تراجع إيرادات القطاع السياحي ومساهماته في الناتج المحلي، بنسبة لا تتعدى الـ 1% فقط. (61) كما تأثرت نسب زوار المواقع الأثرية خلال العام 2020م، حيث يبلغ عدد المواقع والمباني الأثرية في قطاع غزة حوالي (124) مبنى وموقع أثري، يتركز معظمها في مدينة غزة، وبلغ عدد العاملين في قطاع الآثار في العام 2020م، حوالي (100) عامل وفني ومهندس وخبير بالآثار. (62)

ويتضح مما سبق؛ تأثر قطاع السياحة والآثار في العام 2020م، وانتهاك الحقوق الثقافية للسكان في قطاع غزة، بفعل تواصل الحصار الإسرائيلي والقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل، ومنع قوات الاحتلال وصول خبراء آثار دوليين للعمل في القطاع الأثري بغزة، بشكل متواصل. كما أضر استمرار الانقسام على حركة السياحة؛ بسبب ازدياد نسب الفقر والبطالة في القطاع، فضلاً عن الوضع الاقتصادي الصعب للأسر الفلسطينية، وتعدّرت توافر التكاليف المالية اللازمة للسفر والسياحة، وعدم إيلاء الحكومة في رام الله الرعاية للمقدرات الأثرية في القطاع، وعرقلة بعض مشاريع الترميم والصيانة المطلوبة في غزة، في الوقت الذي لم تخصص فيه السلطات في غزة موازنات كافية للنهوض بقطاع الآثار.

أسهمت جائحة كورونا خلال العام 2020م، في إضعاف مقومات السياحة الداخلية بشكل شبه كامل، وأثّرت على سير العمل في صيانة المواقع الأثرية. (63) كما أن السلطات في غزة لم تراعى ظروف المنشآت السياحية وفترات إغلاقها خلال العام 2020م،

(59) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الثقافة، بيان صحفي بمناسبة يوم السياحة العالمي، 2020/9/27. الرابط:

<http://www.pCBS.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3816>

(60) معين أبو الخير - عضو مجلس إدارة الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية في قطاع غزة، قابله عبر الهاتف: الباحث حسين حمّاد، (28 يناير 2021م).

(61) معلومات تحصل عليها الباحث: حسين حمّاد، من وزارة السياحة والآثار في غزة، بتاريخ 2020/1/24م.

(62) المرجع السابق.

(63) رياض الأشقر - مدير وحدة العلاقات العامة في وزارة السياحة والآثار بغزة، قابله عبر الهاتف: الباحث حسين حمّاد (24 يناير 2021م).

لا سيما في التعويض المناسب أو في الإعفاء الضريبي أو من رسوم الترخيص. الجدير بالذكر أن السلطات في غزة أنفقت مبلغ (4000) شيكل لكل فندق جرى تحويله إلى مركز حجر صحي فقط. ولم تعوّض المنشآت السياحية كافة بشكل فعلي حتى إصدار هذا التقرير.<sup>(64)</sup>

يشار إلى أن السلطات في قطاع غزة اضطرت إلى تحويل بعض الفنادق إلى مراكز للحجر الصحي لاستقبال العائدين إلى قطاع غزة كإجراء احترازي لمواجهة فيروس كورونا.

### 3.3 قطاع الطاقة:

استمر النقص الحاد والمزمّن في الطاقة الكهربائية على امتداد العام 2020م، وظل العجز يُشكل تحدياً أمام تشغيل المرافق والهياكل الأساسية والضرورية والمرافق؛ والتي تُسهم في تحسين واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وشهد العام 2020م تذبذباً في كميات الكهرباء الواردة للقطاع، وفي الوقت الذي لوحظ فيه ثبات إمدادات الكهرباء عبر الخطوط الإسرائيلية، فقد سجل خلال العام منع دخول السولار الصناعي اللازم لتشغيل محطة كهرباء غزة الوحيدة، واضطرت على إثره إدارة محطة توليد الطاقة بغزة إلى وقف مولداتها؛ ما فاقم من أزمة الكهرباء.

وأعلنت شركة توزيع الكهرباء أن تقليص إمدادات السولار تسبب في خفض كمية الطاقة التي تنتجها المحطة، وظهرت آثار القرار فوراً وبشكل مباشر على الكمية التي تنتجها الشركة، حيث لا تستطيع الشركة تخزين كميات من السولار، وأن أي منع أو حتى تأخير في توريده يؤثر بشكل مباشر على عمل المحطة. والجدير بالذكر أن وقف دخول السولار الصناعي تزامن مع جائحة كورونا؛ وسبب أزمة في قطاع الخدمات، خاصة القطاع الصحي، وعرقل عمل البلديات خاصة قدرتها على توصيل مياه الشرب ومعالجة المياه العادمة.

#### جدول رقم (4): يوضح واقع الطاقة الكهربائية في قطاع غزة خلال العام 2020م

البيان	القيمة
إجمالي عدد المشتركين	287,673
متوسط الطلب على الطاقة خلال العام 2020م	ميجاوات 392.25
متوسط المتاح من طاقة خلال 2020م	ميجاوات 171.35
متوسط العجز خلال 2020م	ميجاوات 220.55
نسبة تحصيل الفاتورة خلال 2020م	42.25%

المصدر: شركة توزيع الكهرباء - قطاع غزة.

(64) معون أبو الخير - مرجع سابق.



الجدير بالذكر أنه ونتيجة لاستمرار أزمة الكهرباء والتقليص المضطرب في عدد ساعات التغذية، توفي عدد من المواطنين وأصيب آخرين في أحداث مرتبطة بمشكلة انقطاع التيار الكهربائي؛ نتيجة استخدام الوسائل البديلة للإنارة كالشمع والمولدات، وخلف خسائر مادية وبشرية حيث قُتل ثلاثة أطفال أشقاء نتيجة حريق شبَّ في منزلهم، بعد إشعال شمعة للإضاءة في وقت انقطاع التيار الكهربائي. (65)

وفي سياق متصل حاولت الجهات المختصة في قطاع غزة وضع شروط جديدة على أصحاب المولدات التجارية تخفيض سعر الكيلو وات التجارية إلى (2.5) شيقل بعد أن كانت عالية التكلفة وتصل إلى (4) شيقل؛ لكن سرعان ما تطور الأمر إلى احتجاجات من قبل أصحاب المولدات الخاصة الذين رفضوا التسعيرة الجديدة. (66)

وفي أعقاب ذلك تم تشكيل لجنة فنية، وعلى ضوء هذا الإجراء حددت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية قيمة استهلاك الكهرباء عن شهر نوفمبر/2020م بقيمة (2.5) شيقل كحد أقصى لكل كيلو واط/ ساعة، إلى حين الانتهاء من أعمال اللجنة المشتركة لدراسة السعر النهائي، وبدأت تطبيق نظام ترخيص على وحدات التوليد القائمة لإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية للأغراض التجارية.

وفي وقت لاحق أصدرت اللجنة الحكومية لمتابعة ملف المولدات التجارية في قطاع غزة، أواخر شهر ديسمبر/2020م بيان أفرت فيه تسعيرة بيع الكهرباء البديلة للمواطنين، بواقع (3.3) شيقل لكل كيلو واط للمستهلك، وتخفيض الحد الأدنى إلى (40) شيقلاً شهرياً. وأعلنت فيه بأنه بعد ورود شكاوى وتظلمات من التعرفة المقررة، وجدت اللجنة أن المشكلة الرئيسية في المشاريع القائمة تتمثل في انخفاض الأحمال على المولدات دون المستوى المقبول، وارتفاع الفاقد الفني الذي يصل إلى (22%) من الطاقة المنتجة، وأكدت أن تكلفة الإنتاج في المشاريع القائمة بلغت بحد أدنى (2.8) شيقل/الكيلو واط ساعة. وتشمل تكاليف التشغيل والصيانة وإدارة المشروع والوقود. (67)

والإجراءات المتخذة لم تظهر دعم الحكومة لهذا القطاع، حيث كان ينبغي على الحكومة توفير الدولار بأسعار مخفضة لهذه الشركات، بحيث تخفض تكاليف إنتاج الكهرباء في الشركات الخاصة، لتشجيعها ومراقبتها، بحيث يكون السعر متناسباً مع تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، لكن على ما يبدو أصبح المستفيدون من هذه الخدمة هم فقط أصحاب الدخل الثابت.

#### 3.4 قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعدّ تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (68)، محركاً ودافعاً لنمو الأنشطة الاقتصادية، ونظراً لخصوصية قطاع غزة الذي يخضع للحصار الإسرائيلي المشدد 14، يحتل هذا القطاع مكانة كبيرة؛ كونه يشكل نافذة على العالم الخارجي، ويجنب السكان القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل، ويتيح لهم مواكبة التقدم العلمي والحفاظ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع العالم الخارجي، ويساهم في دوران عجلة الإنتاج وهو خادم للقطاعات الاقتصادية كافة.

(65) مزيد من التفاصيل، انظر بيان صحفي أصدره مركز الميزان لحقوق الإنسان، الميزان يعبر عن أسفه الشديد لوفاة ثلاثة أطفال وبطالين يتدخل لإنقاذ الحياة في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30834>

(66) انظر، صحيفة فلسطين، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/DkGSP>

(67) صحيفة فلسطين، (27/ ديسمبر، 2020)، حددت سعر الكهرباء البديلة بأثر رجعي: لجنة المولدات التجارية/ (3.3) شيقل لكل كيلو واط للمستهلك. الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/vMFSW>

(68) ينقسم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى خمسة أقسام، قطاع الاتصالات، وقطاع البرمجيات، وقطاع التدريب والاستشارات، وقطاع مزودي الخدمات، وقطاع الأجهزة والعتاد.

وعلى الرغم من ذلك لم يسلم هذا القطاع من القيود الإسرائيلية، التي وسّعت من الفجوة الرقمية بين قطاع غزة والعالم الخارجي؛ وأضعفت من قدرته على النمو والتطور. وتواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض سيطرتها على الطيف الترددي الفلسطيني، بالإضافة إلى تحكمها في التقنيات والأجهزة المستخدمة.

ويؤكد مدير عام التراخيص في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المهندس زياد الشيخ ذيب<sup>(69)</sup>، أن الجيل الثالث والرابع في حال توفر في قطاع غزة سيعمل على نقلة نوعية ونهضة اقتصادية، وسيوفر فرص للعمل عن بعد، ويسهل حياة الناس، كما أن تقنيات الجيل الثالث والرابع سوف تخفض أسعار المكالمات وحزم الإنترنت. مؤكداً على أن إسرائيل ما زالت تمنع فتح الترددات اللازمة وإدخال المعدات المطلوبة لتشغيل الجيل الثالث والرابع.

وأوضح أن نسبة الأسر في قطاع غزة التي لديها خط إنترنت ثابت تشكل ما نسبته (31.2%) من الأسر، والأسر التي تمتلك الهواتف الذكية تشكل نسبتها (86.2%). والأسر التي لها خط نفاذ بالإنترنت في البيت تشكل نسبتها (97.6%).

وبخصوص تأثير الأوضاع الاقتصادية وانعكاسها على مؤشرات البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام 2020 أوضح بأنه طرأ انخفاض على متوسط سرعة خطوط النفاذ وسجلت (8) ميغا بايت/ ثانية في العام (2020) مع العلم أن سرعتها بلغت (14) في عام (2018).

#### 4. الحق في الصحة

تضاعفت المعاناة النفسية والجسدية للمواطنين في قطاع غزة، وظل انتهاك الحق في الصحة يُسهم في تدهور الأوضاع الإنسانية، وأضحت الخدمات الصحية المرتبطة بحق الإنسان في الحياة لا تلبّي حاجة المرضى، وتخللها العديد من المعوقات والتحديات على صعيد توفير المخصصات المالية والكوادر الطبية، والإمكانيات الطبية. وكشفت جائحة كوفيد-19، عن نقاط الضعف التي يعاني منها الجهاز الصحي في قطاع غزة، وعن ضعف الاستعداد لمثل هذه الأزمات الكبيرة، بالرغم من أن الطواقم الطبية بذلت جهوداً كبيرة ومضنية، إلا أن النقص المتواصل في الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المخبرية شكل تهديداً وتحدياً، وبلغت نسبة المفحوصين من بين السكان حوالي (13%)، وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت عالمياً.<sup>(70)</sup>

ومنذ انتشار الفايروس في الدول المجاورة اجتهدت وزارة الصحة من أجل السيطرة ومنع تفشي وانتشار الوباء بين المواطنين، ورسمت خطة وشكلت لجان متخصصة تولت متابعة مستجدات الوباء عالمياً ومحلياً، وخصصت مراكز للعزل والحجر الصحي للعائدين من الدول الموبوءة، وتولت اللجان عملية توعية الجمهور، ووضعت كافة السيناريوهات المحتملة، ووفرت وسائل الحماية اللازمة، وخلال المرحلة الأولى نجحت الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة بعزل الفايروس عن المجتمع حيث لم تسجل أي إصابة من داخل المجتمع وجميع الإصابات التي رصدت كانت من العائدين أو المخالطين داخل الحجر الصحي.

(69) زياد الشيخ ذيب، مدير عام التراخيص في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (7 مارس 2021)  
(70) وزارة الصحة الفلسطينية، (27 يناير 2021) احصائية تراكمية - جائحة كورونا في قطاع غزة، (بيانات غير منشورة حصل عليها المركز من وزارة الصحة).

في بداية الأمر، لم يكن انتشار الفايروس في قطاع غزة بأعداد كبيرة؛ بسبب عزلة قطاع غزة عن العالم الخارجي جراء الحصار الإسرائيلي المفروض والقيود المشددة على الحركة والإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة، وسجل عدد محدود في صفوف القادمين من خارج قطاع غزة- لكن سرعان ما تغير الوضع.

وبالرغم من الإجراءات الصحية المتبعة، لم ينجح قطاع غزة في الحد من وصول الفايروس، وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ 2020/08/24م بأن قطاع غزة دخل مرحلة جديدة بعد أن تم تسجيل حالات مصابة بالفايروس من داخل المجتمع في قطاع غزة، وأكدت أنها نجحت في تأخير وصول الفايروس وإبقاء قطاع غزة في مربع المنع والوقاية، حيث أصبحت الوزارة أكثر تجهيزاً بعد الاستفادة من التجارب العالمية وتسخير الموارد المختلفة ووضع الخطط والبرامج.

وبالرغم من الإعلان المتكرر عن الجهوزية العالية والاستعدادات، فقد ظلت المرافق الطبية تعاني خلال جائحة كوفيد-19 من النقص في كميات الأكسجين في المستشفيات حيث إن محطات توليد الأكسجين كانت تنتج (3000) لتر/ دقيقة في بعض المراحل، وأعلنت أنها بحاجة إلى وسائل أخرى للتنفس مثل (CPAP - PPAP - NRM) التي تستخدم في إدارة العناية المركزة لمعالجة المصابين، كخطوة علاجية للحالات التي لا تستدع الربط على أجهزة التنفس وفقاً لبروتوكولات العلاج المحدثة، و ظلت بحاجة أيضاً إلى زيادة عدد الأسرة الخاصة بالعناية المركزة في المستشفيات بحيث تكون مزودة بأجهزة مراقبة لحالة المريض وأجهزة تنفس صناعي، وإلى زيادة أعداد مسحات الفحص، وزيادة أجهزة الفحص (PCR) لزيادة المسحات التي تجريها الوزارة والمقدرة في المتوسط (2500) فحص يومياً، والتي تتأخر نتائجها بسبب محدودية أجهزة الفحص، كما يحتاج إلى توفير الأدوية العامة واللازمة للتخفيف عن مصابي كورونا.<sup>(71)</sup>

وسُجل خلال الجائحة نقص في المواد المخبرية اللازمة لفحص فايروس كورونا في قطاع غزة، مما عرقل من الجهود المبذولة لمكافحة انتشار الفايروس، حيث تعتمد وزارة الصحة على هذه الفحوصات في تتبع وتحديد الخارطة الوبائية، وتحديد معدلات الإصابة والمناطق الموبوءة والخطيرة في القطاع، كما أنها تمكن الأطباء وتساعد على تحديد عدد المرضى الذين تعافوا من المرض قبل مغادرتهم إلى منازلهم أو إنهاء حجرهم المنزلي.

وفي هذا الصدد أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية مساء يوم الأحد الموافق 2020/12/6، عن توقف المختبر المركزي عن إجراء الفحوصات المخبرية الخاصة بالكشف عن فايروس كورونا (كوفيد 19)؛ نتيجة نفاذ المواد المخبرية الخاصة بالفحص (المسحات). وعليه توقفت عمليات أخذ العينات من المرضى والمصابين والمشتبه فيهم، وذلك ما أكده مدير عام المهن الطبية المساعد في وزارة الصحة (72) أن المواد المساعدة في قراءة النتائج على جهاز (P.C.R) خلال المرحلة الثانية من عملية الفحص نفذت بالكامل. وحذّر حينها من أنّ الأداة المستخدمة في سحب العينة (المسحات) رصيدها في المختبر المركزي يكفي لمدة (20) يوماً

(71) معلومات حصل عليها المركز من الدكتور عبد السلام صباح- مدير عام المستشفيات بوزارة الصحة بغزة، بتاريخ 2020/11/25م.

(72) أمن الحلي، مدير عام المهن الطبية المساعد في وزارة الصحة، قابله باسم أبو جري، عبر الهاتف بتاريخ: (6/ 2020/12م)،

فقط، والمواد المخبرية اللازمة لعملية استخلاص الحمض النووي في المرحلة الأولى من الفحص تكفي لمدة (يوم إلى يومين) فقط. وأضاف الحلبي بأن المختبر سيضطر إلى التوقف الكلي عن أخذ المسحات وسحب العينات. (73)

وقد ظهر العجز في المسحات والمواد المخبرية في العدد التراكمي للمفحوصين حيث أجرت وزارة الصحة الفلسطينية فحوصات مخبرية للكشف عن فايروس كورونا (P.C.R) بواقع (2000-2500) فحص يومياً، وهي الطاقة القصوى للمختبرات والكوادر الطبية في وزارة الصحة، وبناء عليه بلغ العدد التراكمي للفحوصات المخبرية في العام 2020م نحو (269792) فحص (74) في قطاع غزة أي بمعدل 1000 / 128 نسمة، وتعتبر هذه النسبة منخفضة إذا ما قورنت بعدد السكان البالغ عددهم (2.1) مليون نسمة.

وتضاعفت الخطورة على أعداد المصابين؛ بالنظر لعدم توقّر الكميات الكافية من الأكسجين لتشغيل عدد أسرة أكبر، بالإضافة إلى النقص الموجود في أجهزة التنفس - التي تعتبر الركيزة الأساسية في التعامل مع الحالات الحرجة من المصابين بالفايروس. وحول خطورة الأوضاع صرّح وكيل وزارة الصحة الدكتور يوسف أبو الريش خلال مؤتمر صحفي عقده الأربعاء 2020/11/25م (75)، بأنه لا يمكن السيطرة على فايروس كورونا في القطاع في ظل الإمكانيات الحالية، وأنها تهدف إلى تثبيط معدل انتشار الفايروس، وأن نسبة 78% من أسرة العناية الفائقة الخاصة بحالات كورونا الصعبة مشغولة، وأكد على أنّ الطواقم الطبية تعمل تحت ضغط، في ظل إصابة ما نسبتهم 3.5% منهم. كما أكد على أنّ هناك أعداداً كبيرة من السكان تعاني من الأمراض المزمنة في القطاع؛ ما يرفع نسبة الخطورة في حال إصابتهم بالفايروس.

وتشير البيانات الحكومية الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية إلى تسارع الإصابات بفايروس كورونا على نحو ملحوظ إذ بلغ حصيلة المصابين خلال العام (41233) إصابة، فيما بلغ عدد حالات الوفاة (375) مريض، وتعافى ما نسبته (76%) أي بواقع (31197) حالة. (76) وتباينت المواقف بشأن هذه الزيادة في الأعداد، إذ يرى البعض أنه مؤشر على غياب المسؤولية الفردية وحالة من عدم اللامبالاة بالإجراءات المتبعة، بينما يرى آخرون أن واقع قطاع غزة ذي الكثافة السكانية العالية وضيق المساحة يصعب فيه محاصرة الفايروس بشكل كامل وتام.

#### جدول (5): يوضح تفاصيل المصابين بفايروس كورونا خلال العام 2020م

الشهر	عدد الوفيات	عدد المتعافين	الحالات الجديدة	عدد المفحوصين
يناير	0	0	0	0
فبراير	0	0	0	0
مارس	0	0	12	830

(73) راجع، بيان صحافي صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/fd42>

(74) وزارة الصحة الفلسطينية، (27 يناير 2021) احصائية تراكمية - جائحة كورونا في قطاع غزة، (بيانات غير منشورة حصل عليها المركز من وزارة الصحة).

(75) وزارة الصحة الفلسطينية، مؤتمر صحافي حول تطورات الحالة الوبائية في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/zFSB7>

(76) وزارة الصحة الفلسطينية، (27/ يناير/ 2021) احصائية تراكمية - جائحة كورونا في قطاع غزة، (بيانات غير منشورة حصل عليها المركز من وزارة الصحة).

3811	5	5	0	إبريل
5093	44	6	0	مايو
2949	12	39	1	يونيو
1287	6	13	0	يوليو
6358	290	0	3	أغسطس
50286	2675	1583	18	سبتمبر
58299	3655	2658	12	أكتوبر
79237	14731	7410	77	نوفمبر
61642	19803	19483	264	ديسمبر
269792	41233	31197	375	العدد الإجمالي

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أن ذروة الإصابات بفايروس كورونا سجلت خلال شهر ديسمبر، وبلغت نسبتها (32%) من الحالات المفحوصة. وبالرغم من ذلك استمرت مشكلة التذبذب في كميات الأدوية؛ وأكدت التقارير الصادرة عن الإدارة العامة للصيدلة أن متوسط النقص في الأدوية خلال شهر ديسمبر 2020م، سجل ما نسبته (45%) من إجمالي القائمة الرئيسية، بينما بلغت الأصناف الصغرى في المهام الطبية (33%) من إجمالي القائمة الأساسية التي توفرها وزارة الصحة. (77)

#### الجدول رقم (6): يوضح توزيع الفئات العمرية للوفيات جراء الإصابة بفايروس كورونا في العام 2020م

عدد الوفيات	الفئة العمرية
292	أكبر من 60 عاماً
70	60-41 عاماً
10	18-40 عاماً
3	أقل من 18 عاماً
375	المجموع

#### الجدول (7): يوضح تصنيف حالات الوفاة بفايروس كورونا حسب الأمراض المصاحبة

العدد	الحالة
321	أمراض مصاحبة
18	لا يوجد أمراض مصاحبة
36	غير معروف

هذا وبرزت بعض الملاحظات، على صعيد التنسيق والتخطيط، ففي سياق استعداداتها للتصدي للجائحة، حيث بقيت مشاركة القطاع الأهلي ضعيفة ولم تسع وزارة الصحة لإشراك القطاع الأهلي في عملية التصدي للجائحة، حيث لوحظ أن الخطط والإطار الهيكلي في المرحلة الأولى لم يراع هذا البعد، ولم يكن لمؤسسات المجتمع العاملة في القطاع الصحي أي دور. وبعد الانتقادات التي وجهت للوزارة أشركت المجتمع المدني في اللجنة التنسيقية والتي ضمت في عضويتها: (وزارة الصحة- النقابات الصحية- وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، شبكة المنظمات الأهلية، تجمع المؤسسات الصحية، الجامعات الفلسطينية).

وفي هذا السياق أكد مدير الإغاثة الطبية في قطاع غزة الدكتور عائد ياغي<sup>(78)</sup>، أن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال الصحي، قدمت تدخلات مهمة في سياق مكافحة وباء كورونا، من خلال توفير الدعم النفسي للمرضى، وتوفير المساعدات الطبية، وطُردت تحتوي على مواد تستخدم في عملية التعقيم، وتنظيم حملات التوعية والتثقيف.

وأكد ياغي على ضرورة الاعتماد بشكل أكبر وأوسع على المؤسسات الصحية بالمجتمع المدني ورفع درجات التنسيق مع هذه المؤسسات، ولا زلنا نطمح من الجهات الرسمية إدراك أهمية المجتمع المدني، وإفساح المجال أمامه؛ ليساهم بدور أكثر تأثيراً على صعيد وضع الخطط والإجراءات والبروتوكولات.<sup>(79)</sup>

ومن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة، إغلاق مراكز الرعاية الصحية الأولية في المناطق المهمشة؛ بهدف الاستفادة من الطواقم الطبية وتغطية العجز في المستشفيات الكبيرة؛ وترتب على هذا الإجراء معاناة كبيرة، وحرمان سكان تلك المناطق من الحق للوصول والحصول على الخدمات الصحية بسهولة ويسر.<sup>(80)</sup>

وأشار ياغي أنه بعد إشراك المجتمع المدني في خطط وزارة الصحة، أوضح مدير الإغاثة الطبية في قطاع غزة، أن المؤسسات الأهلية العامة في المجال الصحي لعبت دوراً مهماً في تعويض نقص الخدمات في تلك المناطق خاصة لمرضى الثلاثيميا، ومرضى الفشل الكلوي، والقدم السكرية والنساء الحوامل خاصة الحمل الخطر، وكانت الاستجابة من الشركاء في مؤسسات المجتمع المدني فاعلة. كما واجهت هذه المؤسسات ظروفاً بالغة التعقيد؛ نتيجة إصابة بعض العاملين بفيروس كورونا؛ وبالتالي توقفها عن العمل؛ واضطرت هذه المؤسسات للاستعانة بمتطوعين، وتضاعف النفقات المالية في ظل شح المساعدات الدولية لهذه المؤسسات، حيث إن حجم التمويل لمواجهة كوفيد-19 غير كاف.<sup>(81)</sup>

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أنه خلال السنوات الخمس الماضية (2015-2019) تم تسجيل (8,644) حالة إصابة جديدة بالسرطان في قطاع غزة، وتوفي (3,110) مريض بالسرطان، وبلغت نسبة الذكور (46%). وأظهرت المعلومات أن أكثر أنواع السرطان شيوعاً بين الذكور (القولون، والرئة، ونخاع العظم، والغدة الليمفاوية، والبروستاتا)، فيما بلغت نسبة الإناث (54%)، وتتوزع أمراض السرطان وكانت الأكثر شيوعاً في صفوف النساء (الثدي، القولون، الغدة الليمفاوية، نخاع العظم، الغدة الليمفاوية).<sup>(82)</sup>

(78) عائد ياغي، مدير الإغاثة الطبية في قطاع غزة، قابلة: باسم أبو جري بتاريخ (29/ ديسمبر/ 2020)

(79) المرجع السابق

(80) عائد ياغي، مرجع سابق.

(81) المرجع السابق.

(82) وزارة الصحة الفلسطينية، (4 فبراير 2021) احصائية في يوم السرطان العالمي احصائيات مرضى السرطان في قطاع غزة حقائق وأرقام 2015 - 2019، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/cyJRb>

ويواجه مرضى السرطان معاناة حقيقية نتيجة القيود الإسرائيلية المفروضة، وضعف الخدمات العلاجية في قطاع غزة إذ لا يتوفر العلاج الإشعاعي، والوسائل التشخيصية للمرض ومنها المسح الذري (P.E.T SCAN) في المؤسسات الصحية، ويوجد عجز مستمر في الأدوية المستخدمة في بروتوكولات العلاج الخاصة بهم.

وخلال العام 2020 أعلن عن افتتاح مستشفى الحياة التخصصي في غزة، الذي شرع في تقديم خدمات علاجية لمرضى السرطان في شهر إبريل/ 2020. لكن مشكلة العجز في الأدوية ظلت قائمة ومستمرة، وأفاد عدد من مرضى السرطان المحولين إلى المستشفى أنهم توجهوا للمستشفى من أجل الحصول للعلاج لكنهم فوجئوا بعدم توافر الأدوية، واضطروا إلى السفر في ظروف بالغة التعقيد ويكتنفها الكثير من المتاعب إلى مستشفى المطلع بالقدس للحصول على الدواء وعند عودتهم إلى قطاع غزة أخضعوا إلى الحجر الصحي لمدة (21) يوم. واضطر بعضهم للعودة مرة أخرى والسفر إلى مستشفى المطلع ليعود مرة ثانية للحجر الصحي الإلزامي وسط ظروف نفسية وصحية بالغة القسوة. (83)

وجراء القيود وأوامر المنع المفروضة على وصول المرضى إلى المستشفيات خارج قطاع غزة، تشير المعلومات المتوفرة بأن طلبات الحصول على تصريح المقدمة إلى السلطات الإسرائيلية، كان مصير ما نسبته (31%) الرفض أو المماثلة؛ الأمر الذي وضع حياة أصحابها أمام تهديد حقيقي، وأسفرت هذه القيود عن وفاة (5) مرضى من بينهم طفلين وسيدة واعتقال مريض واحد خلال عام 2020م.

#### جدول رقم (8): توزيع نتائج طلبات تصاريح المرضى (1 يناير - 31 مايو 2020م) (84).

الحالة	العدد
موافقة	3412
مرفوض	457
مماثلة	1089
إجمالي الطلبات	4958

المصدر: قاعدة البيانات، مركز الميزان.

### 5. الحق في المياه

تراجعت فرص حصول المواطنين على كميات كافية وأمنة ومقبولة وميسورة التكلفة من المياه، وباتت بعض الأسر عاجزة عن توفير احتياجاتها من المياه المحلاة؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية وعدم القدرة على تحمل تكاليفها (85). وتشير البيانات المتوفرة

(83) انظر، خبر صحافي بتاريخ (15 يونيو 2020): الميزان يرسل رسالة إلى وزيرة الصحة الفلسطينية يطالب من خلالها بضممان الرعاية الصحية الشاملة لمرضى السرطان في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني:

<http://www.mezan.org/post/30501>

(84) أوقفت السلطة الوطنية الفلسطينية التنسيق مع جانب قوات الاحتلال بتاريخ 2020/5/22، وبسبب ذلك لا توجد إحصائية رسمية حول عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للسفر منذ شهر يونيو/

2020 من نفس العام وحتى نهاية عام 2020، والمعلومات المتوفرة التي حصل عليها المركز متعلقة فقط بمن استطاع السفر.

(85) الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت بحق الإنسان في الحصول على كفايته من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي (ما بين 50 - 100 لتر لكل فرد يوميا)، على أن تكون تلك المياه مأمونة وبأثمان معقولة.

لمزيد من المعلومات طالع الرابط: <https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/water/index.html>

أن معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً. حيث بلغ إجمالي استهلاك سكان قطاع غزة من المياه (63.279.791) مليون متر مكعب، و بلغ متوسط استهلاك الفرد (88.6) لتر/ في اليوم، لكافة الاستخدامات<sup>(86)</sup>.

وبفعل الاستنزاف المتواصل والتلوث اللذان يشكلان تهديداً حقيقياً للمياه الجوفية بات حوالي 97% من المياه المزودة لسكان قطاع غزة لا تتطابق مع معايير منظمة الصحة العالمية من حيث نسب الكلوريد والنترات<sup>(87)</sup>، ويوجد فقط (9) آبار من أصل (283) بئر للمياه في القطاع تتطابق نسب الكلوريد والنترات مع الحد الأعلى المسموح به لاحتياجات الشرب في منظمة الصحة العالمية<sup>(88)</sup>.

الجدير بالذكر، أن قطاع غزة شهد في شهر أغسطس/2020 نقصاً واضحاً في الطاقة الكهربائية، الناجمة عن استمرار حظر إمدادات الوقود الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة يوم الخميس الموافق 2020/08/13م، وتسبب ذلك في تقليص ساعات وصل التيار الكهربائي إلى (4) ساعات مقابل مدة انقطاع تقدر بـ(16) ساعة متواصلة؛ الأمر الذي أربك جدول توزيع الكهرباء، وشل من قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه<sup>(89)</sup>.

وتعمقت أزمة الحصول على كميات كافية من المياه؛ مما زاد من احتمالية حدوث كارثة على صحة الأفراد، ولاسيما الأسر المعوزة والفقيرة، حيث تضاعفت معاناة النساء اللواتي تحملن تبعات أزمة المياه بعد أن فرضت عليهن الظروف تدبير أوضاع أسرهن، وتزامنت الأزمة مع جائحة كورونا التي يتطلب فيها توافر المياه لاستخدامها في النظافة الشخصية والبيئية، وهي من العوامل الضرورية للتصدي إلى فايروس كورونا؛ مما فرض على المواطنين أوضاع بالغة الخطورة، خاصة في ظل فرض حظر التجوال وإغلاق المنازل السكنية، التي يتأكد إصابة أحد ساكنيها، على من فيها وحراستها بقوة شرطية كتدبير وقائي، وأدى ذلك لمعاناة كبيرة للمواطنين وخاصة كبار السن وأصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتعمقت أزمة المياه نتيجة تراجع قدرة البلديات على تقديم خدمة توصيل المياه للسكان، خاصة وأن جائحة كورونا ألقت بظلالها السلبية على البلديات جراء ازدياد مستوى التدخلات والتي ترافقت مع انخفاض الإيرادات وتزايد العجز المالي جراء ضعف قدرة السكان على تسديد فواتير الخدمات المختلفة.

## 6. الحق في بيئة نظيفة

تعددت أشكال التلوث البيئي في قطاع غزة، من أبرزها تلوث مياه البحر بمياه الصرف الصحي، والمشكلات التي لحقت بجمع النفايات الصلبة جراء تشديد الحصار الإسرائيلي وجائحة كورونا، إذ ترتب على ذلك تدهور بيئي في قطاع غزة، حيث استمرت بلديات القطاع ضخ مياه الصرف الصحي في البحر بسبب أزمات شح الوقود والكهرباء، واضطرت البلديات إلى ضخ حوالي (57500) متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة، عبر (87) محطة صرف صحي تتوزع على مناطق القطاع. وتصل للشاطئ من خلال (8) مصارف رئيسية، و(9) مصارف مؤقتة في محافظات غزة، إلى البحر مباشرة بشكل يومي، وخلال

<sup>(86)</sup> سلطة المياه الفلسطينية، الإدارة العامة للمصادر المائية، تقرير حالة المياه المزودة في قطاع غزة، يونيو 2019م.

<sup>(87)</sup> الكلوريد يعني الملوحة في المياه، بينما تعني النترات نسبة التلوث في المياه.

<sup>(88)</sup> سلطة المياه الفلسطينية، الإدارة العامة للمصادر المائية، تقرير حالة المياه المزودة في قطاع غزة، يونيو 2019م.

<sup>(89)</sup> انظر، ورقة حقائق أصدرها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حول أزمة انقطاع مياه الشرب في ظل تفشي جائحة كورونا في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني:

<http://www.mezan.org/post/30845>



شهر أغسطس/2020م كانت هناك خشية من أن تصل كميات المياه غير المعالجة إلى (110) ألف متر مكعب يومياً في حال استمرار الأزمة. (90)

وأعلنت سلطة جودة البيئة- وفقاً لفحص أجرته مع وزارة الصحة الفلسطينية خلال أيام (9-10-11 أغسطس 2020م)- أن نسبة تلوث مياه البحر بلغت 63% من الطول الكلي للشاطئ (وطوله 40 كيلو متراً). وصرحت بأن تحسناً قد طرأ مقارنةً مع الفحوصات السابقة؛ وأرجعت ذلك إلى جهود جهات الاختصاص في توصيل الكهرباء لمحطات الضخ بشكل دائم، بيد أن أزمة الكهرباء الحالية وتوقف المحطات والعودة إلى ضخ مياه الصرف الصحي إلى البحر سيؤدي إلى ارتفاع نسب تلوث البحر. (91)

في الوقت الذي يتأثر فيه عمل البلديات في تصريف النفايات السائلة في ظل أزمة تقشي فايروس كورونا في قطاع غزة؛ بسبب فرض حظر التجوال وتشديده؛ فإن حركة الطواقم المختصة أيضاً تتعرض للمعوقات في أداء عملها على النحو المطلوب، بالإضافة إلى تناقص عددها لظروف خاصة بهم أو بإصابة أقارب لهم تسبب في تغييبهم عن عملهم. وللسيطرة على تلك الصعوبات ومكافحة انتشار الفايروس والتغلب على زيادة ساعات انقطاع التيار الكهربائي؛ رفعت البلديات من معدل استهلاك الوقود (السولار) وعلى سبيل المثال: في بلدية غزة زاد الاستهلاك من (80000) لتر إلى (200000) لتر من السولار شهرياً. وفي بلدية المغازي تم شراء (5000) لتر من السولار بشكل طارئ؛ وذلك لتشغيل المولدات الكهربائية ومضخات الصرف الصحي وآليات البلدية المختلفة، مع اتباع سياسة التقشف وخفض المصروفات الأخرى للاستمرار في المواجهة أطول فترة زمنية ممكنة. (92)

وفي سياق منفصل تعتبر النفايات الصلبة من النفايات الخطرة في ظل تقشي فايروس كورونا، إلى جانب النفايات الطبية المستشفيات. وحول التدابير اللازمة للوقاية من خطر إصابة عمال النظافة عند تعاملهم مع النفايات، أصدرت سلطة جودة البيئة بغزة. (93)

تعليمات خاصة للبلديات وللمواطنين بخصوص التعامل مع نفايات المنازل المحجورة (94). وتسببت أزمات تشديد الحصار، وتراجع قدرات البلديات، وتقشي فايروس كورونا، في انعكاسات سلبية على خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة والتخلص منها في قطاع غزة (95).

الجدير بالذكر أن الجهات الخدمائية تواجه ظروفاً بالغة الصعوبة، حيث أظهر مسح شامل أجراه مركز الميزان لحقوق الإنسان للهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة، بأن (25) هيئة محلية (بلدية) تتعرض إلى أزمات مركبة منذ (14) عاماً؛ نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي؛ الذي أفضى إلى زيادة حجم الضائقة المالية التي تواجهها الهيئات المحلية

(90) راجع ورقة حقائق أصدرها مركز الميزان لحقوق الإنسان حول: التخلص من نفايات مراكز الحجر الصحي الصلبة والسائلة في ظل جائحة كورونا، 2017/6/15م. الرابط:

<http://www.mezan.org/post/30550>

(91) موقع سلطة جودة البيئة بغزة على فيسبوك، تحذير من ازدياد تلوث الشاطئ بعد التحسن النسبي الذي طرأ عليه، نشر بتاريخ 2020/8/19. الرابط:

<https://www.facebook.com/environmentquality>

(92) راجع ورقة حقائق أصدرها مركز الميزان لحقوق الإنسان حول: التخلص من نفايات مراكز الحجر الصحي الصلبة والسائلة في ظل جائحة كورونا، 2017/6/15م. الرابط:

<http://www.mezan.org/post/30550>

(93) موقع سلطة جودة البيئة بغزة على فيسبوك، للبلديات وللمواطنين بخصوص إجراءات التعامل مع نفايات منازل المواطنين المحجورين، نشر بتاريخ 2020/9/1. الرابط:

<https://www.facebook.com/environmentquality>

(94) سلطة جودة البيئة بغزة، إجراءات التعامل مع نفايات منازل المواطنين المحجورين: تعقيم النفايات برشها بمحلول الكلور تركيز (0.1%)، قبل إخراجها من المنزل لمدة لا تقل عن 24 ساعة- وضع

النفايات في كيس كبير ومغلق بإحكام- الالتزام بإخراج النفايات مرة واحدة يومياً، وحسب توجيهات البلدية

(95) راجع ورقة حقائق أصدرها مركز الميزان لحقوق الإنسان حول: تقلص خدمات النفايات السائلة والصلبة في ظل تشديد الحصار وتقشي فايروس كورونا في قطاع غزة، 2017/6/15م. الرابط:

<http://www.mezan.org/post/30874>

(البلديات) خاصة مع استمرار الفجوة الكبيرة بين الإيرادات الفعلية المقبوضة والنفقات التشغيلية والتجارية. وعلى سبيل المثال، لم تتمكن الهيئات المحلية من تطوير قطاع المياه الذي يحتاج إلى إنشاء حوالي (124) مشروع كانت تحتاج البلديات لتنفيذها في العام 2018م للحد من التلوث في نطاقها الجغرافي.<sup>(96)</sup>

### 3- الحق في العمل:

تراجع الحق في العمل بشكل ملحوظ وخطير جراء الأزمات الكبيرة التي شهدتها عام 2020م، وبعد تفشي الفايروس خارج مراكز الحجر في قطاع غزة بتاريخ 2020/8/24م؛ لحق ضرراً غير مسبوق بعمال المياومة<sup>(97)</sup> وعوائلهم، بعد أن توقفوا عن العمل والتزموا بيوتهم، بعد فرض الجهات المختصة إجراءات احترازية مشددة، كان من أبرزها حظر التجوال والفصل بين المحافظات. وتسببت هذه التدابير في توقف عمل المنشآت الصناعية والتجارية.

واضطرت المؤسسات لتسريح وفصل العمال لمواجهة المتغيرات الجديدة الناجمة عن الإجراءات المتعلقة بمكافحة فايروس كورونا، وما تبعها من نقص في توفير مدخلات الإنتاج من المواد الخام.

وانخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة وحافظت المؤشرات المتعلقة بسوق العمل على تدهورها؛ نتيجة ضعف الجهود المبذولة لخلق فرص عمل، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة (46.6%) في صفوف القوى العاملة (98)، وسجلت محافظة دير البلح في قطاع غزة أعلى معدلات البطالة بين المحافظات بواقع (53%)، تليها محافظة رفح (52%)، وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة أن فئة الشباب، ممن يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى، هم الأكثر معاناة من البطالة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب (19-29) سنة الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى حوالي (54%)، بواقع (69%) للإناث، مقابل (39%) للذكور.<sup>(99)</sup>

ارتفعت في قطاع غزة خلال الربع الثاني من العام 2020 نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور، لتسجل نسبتهم (82%). وسادت حالة من الحرمان والعوز بين عشرات الآلاف من عمال المياومة، الذين فقدوا مصادر رزقهم في ظل غياب تدابير الحماية الاجتماعية لهم ولأسرهم. ورصدت وزارة العمل في قطاع غزة ما مجموعه (158611) عامل مياومة تضرروا من جائحة كورونا<sup>(100)</sup>

واضطر الآلاف من العمال عدم الذهاب إلى أماكن عملهم، والتزموا في بيوتهم؛ بعدما أهابت السلطات الصحية والأمنية بالمواطنين عدم مغادرة منازلهم واتخاذ أقصى درجات الوقاية والسلامة والتقيّد بالإجراءات والقرارات الصادرة عن الجهات المختصة؛ مما كان لها تأثير خطير عليهم وعلى أسرهم - خاصة العمال الذين يستلزم حضورهم جسدياً في أماكن العمل، وبالتالي خسروا مصادر

(96) لمزيد من التفاصيل، راجع تقرير الميزان حول: تقرير حول واقع الهيئات المحلية (البلديات) في ظل جائحة كورونا، الرابط: <http://www.mezan.org/post/30458>.

(97) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول: واقع عمال المياومة في ظل تفشي فايروس كورونا في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30921>

(98) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان - حزيران 2020)، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/mxPUw>

(99) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2020): (23 فبراير 2020)، الإحصاء الفلسطيني يُصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2020.

(100) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق حول: واقع عمال المياومة في ظل تفشي فايروس كورونا في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: <http://www.mezan.org/post/30921>

رزقهم في ظل غياب الدعم الكاف والمتواصل، وظل مستوى التدخل من جانب وزارة العمل لتعويض وحماية العمال أقل من المستوى المطلوب والمأمول.

وأكد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين/ سامي العمصي ، أن آلاف العمال في قطاع غزة فقدوا أعمالهم بصورة مؤقتة أو دائمة، وتعطلت بعض الفئات كلياً عن مزاولة أعمالهم مثل: السائقين والعاملين في مجال النقل والمواصلات، والبائعين في الأسواق المحلية بالإضافة إلى العاملين على كورنيش البحر وفي العديد من القطاعات الصناعية الأخرى.

وأضاف بأن العمال يعانون من نقص القدرة على الوصول للحماية الاجتماعية، جراء التدخلات الحكومية المحدودة، والمبالغ التي حصلوا عليها كتعويضات من الحكومة لم تغط الحد الأدنى من متطلبات حياتهم، حيث تم صرف منح متواضعة لا تعالج الآثار الكارثية وباتت تغطي فقط (5-10%). وخلال العام قدمت منحة لمرة واحدة مقدارها (700) شيقل، وقد استفاد منها (5000) عامل والتي قدمت من صندوق وقفه عز، بالإضافة إلى (1000) عامل متضرر استفادوا بنفس القيمة من منحة البنك الدولي الذي قرر تقديم منحة لنحو (6000) عامل متضرر، بواقع (1000) شخص شهرياً حيث انتهى العام، ولم يتجاوز عدد المستفيدين (1000) عامل، وبجانب ذلك تسلم نحو (80,000) عامل ولمرة واحدة دفعة مالية مقدارها (100) \$، مقدمة من المنحة القطرية وحكومة غزة خلال العام 2020<sup>(101)</sup>

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن صندوق وقفه عز، هو صندوق وطني تم تأسيسه من رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية، وبناء على توجيهات من الرئيس محمود عباس. ويهدف الصندوق إلى تركيز الجهود الوطنية للمساهمة في مواجهة تداعيات أزمة انتشار فايروس كورونا في فلسطين، وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وتعزيز التضامن والتكافل بين مختلف أبناء الشعب الفلسطيني عبر مشاركة كافة المؤسسات والشركات ورجال الأعمال والأفراد داخل فلسطين والشتات، وينيحصر تبرع الصندوق في توجيه الدعم للعائلات المعوزة والمتضررة جراء الأزمة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، وتقديم الدعم لتلبية احتياج القطاع الصحي عن طريق وزارة الصحة<sup>(102)</sup>

وتخلل عملية إدارة الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا، خاصة توزيع المساعدات، العديد من الملاحظات والتي لها علاقة بمعايير النزاهة والشفافية، حيث أشار ديوان الرقابة المالية والإدارية الذي أجرى فحص لاحق لبيانات المواطنين عن طريق السجل المدني وضريبة الدخل عن وجود معلومات مقدمة غير صحيحة، حيث ثبت حصول أشخاص غير مستحقين للمساعدات عليها وحرمان آخرين<sup>(103)</sup>، حيث كان من المفترض ترشيح أسماء المستفيدين وفق معايير واضحة ودقيقة، وبلاستناد على قاعدة بيانات شاملة للواقع العمالي.

(101) سامي العمصي، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، قابله: باسم أبو جري (عبر الهاتف)، بتاريخ (10 فبراير/2021)

(102) انظر، صندوق وقفه غزة، التعريف بالصندوق، عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.waqfetizz.ps/ar>

(103) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، (18 نوفمبر 2020)، مؤتمر أمان السنوي 2020: كورونا زادت من حاجتنا لوجود نظام لإدارة مخاطر الكوارث في فلسطين. الرابط الإلكتروني:

<https://www.aman-palestine.org/activities/html14020>

وطرحت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها الحصار وجائحة كورونا قضية الحماية الاجتماعية، ومدى تمتع العمال بالحماية التي نص عليها قانون العمل الفلسطيني، والذي حث على ضرورة وجود نظام حماية فعال لمواجهة الصدمات الاجتماعية، والتعاطي مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

وباءت بالفشل جميع محاولات تصميم نظام للحماية الاجتماعية، يحمي الناس من المخاطر ويعزز قدرتهم على التصدي للتداعيات الخطيرة الناجمة عن انعدام الدخل أو انخفاضه بشكل كبير، فضلاً عن حالات المرض والإعاقة والبطالة.

الجدير بالذكر أنه جرى في السنوات الأخيرة محاولات لتبني قانون للضمان الاجتماعي، لكن صاحبت تطبيقه احتجاجات واسعة؛ نتيجة اختلاف الرؤى والمصالح بين أطراف العملية الانتاجية، وأدت في النهاية إلى صدور قرار بقانون رقم (4) لسنة 2019 بشأن قانون الضمان الاجتماعي بوقف نفاذ القرار بقانون رقم (19) لسنة 2016؛ بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته<sup>(104)</sup>. الأمر الذي ترك العمال دون حماية اجتماعية وتركهم يواجهون المخاطر والأقدار بمفردهم.

#### 4- الحماية الاجتماعية:

تركت التطورات والمؤشرات في عام 2020م آثاراً اجتماعية وأمنية، وتداعيات خطيرة على الحقوق الأساسية للإنسان شملت مظاهرها الجوع وسوء التغذية، وضآلة الحصول على الخدمات الأساسية، والاستبعاد من المجتمع. ونتيجة للاقتصاد المنهك؛ توسعت دائرة الفقر وأصبح الفقراء أكثر فقراً.

وتشير المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية إلى ارتفاع معدلات الفقر في قطاع غزة، حيث توقع البنك الدولي جراء تداعيات جائحة كوفيد-19 أن ترتفع النسبة من (53%) إلى (64%).<sup>(105)</sup>

وعلى ضوء ذلك تضاعفت معدلات الطلب على الخدمات الاجتماعية خلال العام 2020م؛ جراء انكشاف مزيد من العائلات والمواطنين التي استمرت في الاعتماد وبشكل كبير على الإعانات والمساعدات المقدمة من المؤسسات، التي بالرغم من محدوديتها، شكلت مخرجاً وملاذئاً للعديد من الأسر.

وفي هذا السياق أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن القيود الكثيرة المفروضة على قطاع غزة تركت تأثيراً كبيراً على الاقتصاد، وكرست من اعتماد أكثر من (80%) من السكان على المساعدات الدولية، مؤكداً على أن هذه المساعدات لم تكن كافية تماماً لمنع الأزمات العميقة المتمثلة في الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والنظافة الصحية والصحة فضلاً عن نقص إمدادات الكهرباء وندرة مياه الشرب المأمونة.<sup>(106)</sup>

وللتصدي لهذه الصعوبات في الأوضاع المعيشية، شرعت وزارة التنمية الاجتماعية في تقديم المساعدات والرعاية للمواطنين الذين خضعوا للحجر الصحي في المرافق العامة والمدارس، والفنادق، حيث بلغ عددهم في الفترة الممتدة من 19 مارس 2020م حتى

(104) قرار بقانون رقم (4) لسنة 2019م بشأن قانون الضمان الاجتماعي، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/INNst/>

(105) World Bank. (2020), Economic Monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee.

(106) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، (أكتوبر/2020)، تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض المحتلة.

نهاية العام (23,143) مواطن، جميعهم من العائدين عبر معابر قطاع غزة البرية، ومن بينهم عدد من المصابين بفيروس كورونا.

وفي وقت لاحق ونظراً للزيادة في أعداد المصابين، ومحدودية أماكن العزل في المرافق العامة، وعدم القدرة على التعامل مع هذه الحالات، اضطرت الجهات المختصة إلى فرض الحجر الإلزامي على العائلات داخل مساكنهم خاصة بعد اكتشاف أولى حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 داخل المجتمع نهاية أغسطس 2020م، وشرعت الوزارة بتوصيل المساعدات للأسر المحجورة منزلياً. وبلغ عدد الأسر التي خضعت للحجر المنزلي حتى نهاية العام حوالي (29,869) أسرة، بواقع (186,853) فرد، وقدرت تكلفة المساعدات والخدمات بحوالي (4,696,970) شيكل التي قدمت لنزلاء مراكز الحجر والعزل والأسر المحجورة منزلياً على امتداد العام. (107)

وفي هذا السياق يُعد برنامج التحويلات النقدية - الذي يهدف إلى تعزيز قدرة الأسر المستفيدة على سد احتياجاتها الأساسية ويقدم (4) دفعات من المساعدات النقدية كل سنة، بواقع دفعة كل 3 أشهر<sup>(108)</sup> - من أهم وأكثر البرامج أهمية على صعيد مكافحة الفقر، وبالرغم من ذلك واجه البرنامج مشكلة عدم الانتظام في صرف المستحقات، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج (79269) أسرة. كما تعرض البرنامج للتهديد بالتوقف نتيجة الخلافات السياسية؛ الأمر الذي دفع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان " ديوان المظالم" للتدخل والتوسط بين أطراف الأزمة (غزة، ورام الله) والنجاح بتوقيع اتفاق بينهما ينظم العمل وينهي الخلافات؛ للحيلولة دون الإضرار بمصالح الفئات وحققها بالحصول على الخدمات الاجتماعية بعيداً عن أي خلاف سياسي؛ صوتاً لحقهم في العيش الكريم. (109)

تجدر الملاحظة أن مستحقي المساعدات النقدية من وزارة التنمية الاجتماعية (شيكات الشئون الاجتماعية)، يعانون من تأخر صرفها وعدم انتظام مواعيد الصرف حيث تكرر ذلك خلال الأعوام السابقة، وتتلقى كل أسرة مبلغاً مالياً يتراوح ما بين (750) شيكل كحد أدنى ويصل إلى (1800) شيكل كحد أقصى، بواقع أربع مرات سنوياً، تُصرف نهاية أشهر: مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر، من كل عام. (110)

ووفقاً للمتابعة فقد صرفت وزارة التنمية الاجتماعية المساعدة مرتين، وتأخرت في صرف الثالثة، فيما لم تصرف الرابعة خلال العامين الماضيين 2018-2019م. وصرفت المساعدة خلال العام الجاري 2020م ثلاث مرات من أصل أربعة كالعامين الماضيين؛ الأمر الذي فاقم من الأوضاع المعيشية للفقراء، الذين أصبحوا غير قادرين على تغطية تكاليف احتياجاتهم الأساسية

(107) وزارة التنمية الاجتماعية، الإدارة العامة للتنمية والتخطيط، (2020)، نشرة حول تدخلات وزارة التنمية الاجتماعية في مراكز الحجر الصحي والعزل الصحي والحجر المنزلي لمواجهة جائحة كوفيد-19 في قطاع غزة خلال العام 2020.

(108) انظر، وزارة التنمية الاجتماعية، برنامج التحويلات النقدية، الرابط الإلكتروني: <https://cutt.us/HjA9Kj>

(109) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان " ديوان المظالم"، (27، يوليو/ 2020): بوساطة من الهيئة المستقلة، الاتفاق على آليات عمل وزارة التنمية الاجتماعية بما يضمن تقديم الخدمات للمواطنين في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: <https://ichr.ps/ar/2937/17>

(110) تدخل مركز الميزان مطلع شهر ديسمبر 2020، بعد تلقيه عشرات الشكاوى من المستفيدين حول تأخر الصرف وبعد اتصالات أجراها مع المسؤولين في رام الله وغزة تلقى وعداً بأن يتم الصرف خلال أيام وفي أقصاها حتى نهاية ديسمبر 2020 وهو ما حدث بالفعل.

في ظل انتشار الجائحة التي تتطلب تحصينهم وضمان قدرتهم على تحمل التداخيات الاقتصادية، وكان ينبغي على وزارة التنمية الاجتماعية الالتزام في عملية الصرف، ومعالجة صرف التراكمات المالية من الدفع السابقة.

الجدير بالذكر أن انعدام الأمن الغذائي بلغ مستويات مرتفعة، بعد أن تعاضمت التحديات والمعوقات أمام المواطنين في معرض سعيهم للحصول على غذاء كافٍ؛ نتيجة استمرار ضعف الإمكانيات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية الدخل، فضلاً عن التقلصات المالية التي تعرضت لها المؤسسات الإغاثية، وما تبعها من توقف بعض المؤسسات عن تقديم المساعدات الغذائية في العام 2020م. وتؤكد البيانات المنورة أن العائلات- التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع ردم هذه الفجوة- بلغت نسبتها في قطاع غزة حوالي (62.2%).<sup>(111)</sup>

وفي سياق آخر أفرزت جائحة كورونا مؤشرات مختلفة على صعيد تكوين الأسرة والزواج، وكدليل على صعوبة الأوضاع الاقتصادية لجأ الكثير من الشباب للزواج وارتفع معدلها بنسبة (21.1%) وذلك مقارنة مع عام 2019م الذي بلغ فيه حالات الزواج (17270)، بينما سُجل (20919) حالة زواج في العام 2020م، حيث استغل الشباب إجراءات الإغلاق التي أسهمت في خفض تكاليف الأعراس حيث صبت في مصلحة غير القادرين على تغطيتها بعدما أغلقت صالات الأفراح أبوابها، ومنعت الحفلات والفرق الموسيقية، وأغلقت صالونات تصفيف الشعر، ومنعت تجمعات مآدب الغذاء، وجميعها من التكاليف التي أرهقت الأسر في قطاع غزة. حيث كانت معدلات الزواج والطلاق خلال بيانات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي على النحو الآتي:

#### جدول رقم (9): يوضح حالات الزواج والطلاق في العام 2020م ومقارنتها مع 2019م

السنة	الزواج	الطلاق	الرجعة	نسبة الطلاق إلى الزواج
2020	20919	3493	229	15.6%
2019	17270	3216	120	17.9%

المصدر: المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، 2021م

وعلى صعيد الخدمات المقدمة للأطفال ممن هم على خلاف مع القانون والنساء المعنفات، فقد بينت البيانات الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية<sup>(112)</sup> إلى صعوبة الأوضاع الاجتماعية، حيث تمكنت الوزارة من خدمة (476) حالة بمؤسسة الربيع. والجدير ذكره أن المؤسسة استقبلت (428) حالة جديدة من الأحداث ممن هم على خلاف مع القانون. وشملت تدخلات الوزارة تقديم الدعم والرعاية الكاملة للنساء المعنفات والتي بلغ عددهن (159) حالة. وتباينت الآراء بخصوص معدلات الاستشارات وتقديم الدعم النفسي للنساء المعنفات، والتي بلغت (219) حالة استشارة، وهو عدد متواضع بالنظر إلى حالة التدهور والعنف المجتمعي

Food Security Sector, Palestinian Central Bureau of Statistics. Socio-Economic & Food Security Survey 2018. From:

<sup>(111)</sup> <https://fscluster.org/state-of-palestine/documents>

(112) وزارة التنمية الاجتماعية. تقرير إنجازات وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020- قطاع غزة، غزة- فلسطين.

المرتفع جراء جائحة كورونا. وبخصوص الأشخاص من ذوي الإعاقة تمكنت الدائرة المختصة بالوزارة من توزيع (1970) مساعدى طارئة وتوزيع (1911) من الأدوات المساعدة (113).

وألقى الانقسام الفلسطيني الداخلي بتبعات سلبية على قدرة المؤسسات الرسمية في التصدي للآزمات الاجتماعية، جراء عدم موازنة الموازنة التشغيلية مع حجم النشاطات التي تقوم بها الوزارة، والاحتياجات التوسعية للخدمات والبرامج في ظل تزايد احتياجات المواطنين وتأثير جائحة كورونا، وعدم كفاية الكادر البشري الحالي لتلبية الاحتياجات الوظيفية.

كشفت جائحة كورونا عن ثغرات كبيرة يعاني منها قطاع الحماية الاجتماعية في قطاع غزة، حيث ظلت فئات كثيرة خارج مظلة الحماية مثل: العمال، والمسنين والنساء؛ الأمر الذي يتطلب تصميم نظام حماية فعال وشامل، لتوفير مقومات الصمود والمواجهة للشعب الفلسطيني بحيث يتضمن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي.

وظلت فئات داخل المجتمع بحاجة إلى التدخل وتلبية احتياجاتها، حيث أفرزت الأوضاع المتدهورة ظواهر منها حالات: التسلل، والتسول، وتعتبر الأعداد المشمولة بالحماية محدودة، حيث تابعت الوزارة (257) حالة تسول، و(66) حالة حاولت الانتحار، و(57) حالة من مجهولي النسب، و(249) حالة للأطفال فاقدى الرعاية الأسرية في قرية الأطفال (SOS) (114)، كما تابعت (308) حالة من حالات التفكك الأسري، وهذه الأنشطة والتدخلات تعتبر محدودة بالنظر إلى حجم الكارثة (115).

وبالرغم من التدخلات المهمة التي تقدمها الجهات المشرفة على الخدمات الاجتماعية، لم تحظ فئات من الأطفال الضحايا بالمساندة والمتابعة وتقييم أوضاعهم النفسية والمعيشية خاصة أطفال التسلل الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء محاولتهم عبور السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، إذ بلغ عددهم خلال العام 2020 (5) أطفال ليرتفع عددهم ل (101) طفل منذ مطلع عام 2015.

ووفق تقرير أصدره مركز الميزان حول تعذيب وإساءة معاملة الأطفال الفارين من الكارثة الإنسانية في قطاع غزة (أطفال التسلل) فقد أكد على ضرورة تقديم المساعدة وإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال، وتوفير خدمات الحماية الاجتماعية لأسرهم، وتحديداً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية التي يتعين عليها تحمل مسؤوليتها في تقديم المساعدة الاجتماعية والمالية للأطفال الذين يعانون من ضائقة اقتصادية، وتقديم الدعم اللازم للقضاء على العنف الأسري والتصدي له. (116)

وبناءً على ما سبق، فإن اعتماد نظام اجتماعي يكافح ويتصدى للفقر بكل صوره وأشكاله، بحيث يحول دون تدهور مستويات المعيشة أصبح أمراً ضرورياً. وينبغي إعادة النظر في تبني قانون الضمان الاجتماعي، كونه أداة فعالة لضمان العيش الكريم للمواطن، عبر زيادة الخدمات والبرامج للأسر الفقيرة، وتوفير الاحتياجات اللازمة للمعوزين، وصولاً إلى تحقيق الأمن الاجتماعي

(113) المرجع السابق.

(114) مزيد من التفاصيل، الرابط الإلكتروني الآتي: <https://sos-palestine.org/ar/who-we-are/>

(115) وزارة التنمية الاجتماعية. تقرير إنجازات وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020 - قطاع غزة، غزة- فلسطين

(116) مركز الميزان لحقوق الإنسان. (أكتوبر/2020)، تقرير بعنوان: تعذيب وإساءة معاملة الأطفال الفارين من الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني:

<http://www.mezan.org/post/30997>

الشامل الذي يشمل تغطية تداعيات الكوارث الطبيعية والأوبئة مثل جائحة كورونا، والأزمات المالية والاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع.

#### - الأشخاص ذوي الإعاقة 2020م

بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة (53036) شخص، وتوزعت نسبتهم: (45%) منهم من الإناث، ونسبة (22%) منهم من الأطفال دون سن الثامنة عشر. ووصل عدد الإعاقات في قطاع غزة إلى (60355) إعاقة، ومن الممكن أن يكون الشخص الواحد مصاباً بأكثر من إعاقة، حيث يعاني (51%) من إعاقة حركية، و(18%) من إعاقة بصرية، و(13%) من إعاقة سمعية، و(10%) من صعوبات في النطق، و(12%) منهم من صعوبات في التعلم، فيما يعاني ما نسبته (5%) من صعوبات أخرى. (117)

وتسببت جائحة كورونا في آثار مضاعفة على الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات التي تقدم الخدمات لهم، حيث تأثرت خدمات برنامج الرعاية المنزلية الذي تقوم به طواقم وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بسبب عدم تمكنهم من الوصول الآمن لمنازل من هم بحاجة لتلك الرعاية. كما تأثرت خدمات التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية الحكومية والأهلية. وواجه الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أصيبوا بالفايروس معاناة مضاعفة نظراً لضعف مناعتهم الصحية، ولم تتمكن الطواقم الخاصة من الوصول إليهم في مراكز الحجر، فيما بذلت تلك الطواقم جهوداً كبيرة لإيصال الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة القادمين من السفر في مراكز الحجر الصحي. (118)

#### 5- الحق في السكن الملائم

تشير المصادر الرسمية إلى أن حاجة قطاع غزة السنوية من الوحدات السكنية تقدر بحوالي (14,000) وحدة سكنية. ويُقدر العجز في الوحدات السكنية نهاية عام 2020م بحوالي (96,000) وحدة سكنية. وبلغ الإنجاز الكلي في برنامج إعمار الوحدات السكنية المهدامة من بعد عدوان 2014م بشكل كلي (10,761) وحدة سكنية، من أصل (12,063) وحدة مدمرة، فيما بلغ إنجاز الوحدات المتضررة جزئياً (104,003) وحدة سكنية، من أصل (179,205) وحدة متضررة (119).

وبلغ إجمالي التعهدات المتوفرة لبرنامج إعادة إعمار الهدم الكلي (395.2) مليون دولار، ويقدر التمويل المتبقي المطلوب (الفجوة) (56) مليون دولار لعدد (1302) حالة. وبلغت نسبة الإنجاز في تعويضات الأضرار الجزئية (58%) من إجمالي الوحدات السكنية المتضررة جزئياً، ويقدر التمويل المتبقي المطلوب لبرنامج إصلاح الأضرار الجزئية (93.7) مليون دولار لعدد (75,202) حالة (120).

(117) معلومات تحصل عليها المركز، من وزارة التنمية الاجتماعية- نظام إدارة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة (14 ديسمبر 2020م).

(118) غسان فلل - مدير دائرة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية، قابله الباحث: حسين حماد (13 ديسمبر 2020م).

(119) وزارة الأشغال العامة والإسكان، معلومات تحصل عليها الباحث: حسين حماد، بتاريخ 2021/1/11م.

(120) وزارة الأشغال العامة والإسكان، التقرير السنوي 2020، صدر في يناير 2021م.



وفي الوقت الذي تتواصل فيه جهود الإعمار، تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي في مهاجمة واستهداف المساكن والأعيان المدنية، حيث بلغ عدد المنازل المتضررة بشكل جزئي (75) منزلاً خلال العام 2020م<sup>(121)</sup>

وأدى الحصار المشدد والقيود المفروضة على دخول مواد البناء في تقاوم المعاناة، هذا إلى جانب انخفاض مشاريع الإسكان بشكل ملحوظ؛ نتيجة انخفاض الدعم الدولي خلال الأعوام المنصرمة، حيث لم يتوفر التمويل لإعادة إعمار (1,302) وحدة سكنية دمرت كلياً، و(75,202) وحدة سكنية تضررت جزئياً<sup>(122)</sup>.

وتفتقر المساكن في فلسطين إلى معايير حقوق الإنسان للسكن الملائم، بحيث بلغت نسبة الأسر التي تستخدم مصدر مياه شرب آمنة (شبكة مياه عامة متصلة بالمسكن، حنفية عامة، بئر ارتوازي (محمي)، ينبوع محمي، مياه تجميع الأمطار، ومياه زجاجات معدنية) (11%) فقط<sup>(123)</sup>

في سياق متصل؛ أثرت جائحة كورونا على السكان الذين هم بحاجة حقيقية لسكن ملائم من الفقراء، كما أثرت على عمل الجهات المختصة وعلى تمويل المشاريع الإسكانية، حيث وجهت الجهات الممولة أنشطتها نحو مكافحة الجائحة في إقليمها، ومن المتوقع أن تؤثر على مستوى التمويل خلال الفترة القادمة، علماً أن ما أنجز في العام 2020م كان قد تم التعاقد عليه مسبقاً.

وأثرت الجائحة على مخططات الوزارة لبناء وحدات سكنية جديدة من عائدات تسديد الأقساط في المشروعات الكبيرة في القطاع مثل مدينة حمد السكنية؛ حيث تسببت الجائحة في عدم مقدرة السكان على تسديد الأقساط والإخلال بشروط التعاقد؛ وعليه لم تتمكن وزارة الإسكان من بناء وحدات جديدة في المدينة كما هو مخطط.

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية الإسكانية تواجه تحديات لها علاقة بأسعار الأراضي في قطاع غزة بشكل عام وفي المدن بشكل خاص، وترتفع الأسعار بشكل كبير يحول دون قدرة غالبية المواطنين على شرائها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد اللازمة للبناء مثل: الحديد والإسمنت، والطوب، فضلاً عن ارتفاع تكاليف التراخيص من المجالس البلدية.

## 6- الحق في التعليم:

شهد النظام التعليمي في غزة أزمة كبيرة ربما هي الأخطر على الإطلاق؛ نتيجة نقشي جائحة كورونا، فمنذ منتصف مارس 2020م توقف التعليم الوجاهي في (751) مدرسة تضم (576,951) طالبة وطالبة، و(696) روضة تضم (67,520) طفل وطفلة.

(121) المرجع السابق.

(122) وزارة الأشغال العامة والإسكان، مرجع سابق.

(123) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 2020/5/17م. الرابط:

<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3737>

(124)، بالإضافة إلى (26) مؤسسة تعليم عالي، حيث بلغ عدد المسجلين فيها للعام 2019/2020م (27,764) طالب وطالبة<sup>(125)</sup>، الأمر الذي أحدث اضطراباً كبيراً في حياة العديد من الطلبة، والأهالي، والمعلمين، وكذلك المؤسسات التعليمية.

جاء ذلك في وقت كان فيه التعليم يواجه العديد من العقبات والآثار الناجمة عن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي عمدت إلى استهداف أركان العملية التعليمية بأشكال متعددة، وأجبرتها في بعض الأوقات على التوقف والتأخير، وكبدتها مزيداً من الخسائر جراء الأضرار المادية، سواء عبر الاستهداف المباشر، أو بفعل استهداف المواقع والمنازل المحيطة لها. كما واصلت سلطات الاحتلال إعاقة العملية التعليمية برمتها وحالت دون تطورها جراء استمرار سياسة الحصار والإغلاق والخنق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستمر منذ أربعة عشر عاماً.

وتعتبر الفجوة الرقمية بين قطاع غزة والعالم الخارجي والناجمة عن مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض سيطرتها على الطيف الترددي الفلسطيني، بالإضافة إلى تحكمها في دخول التقنيات والأجهزة اللازمة لتطوير خدمات الانترنت، من الأسباب التي أضعفت قدرة بعض الأسر على مواكبة التقدم العلمي والاستفادة من خدمات الانترنت والتواصل مع المدرسة وتعليم أبنائهم خاصة بعد اعتماد التعليم الإلكتروني. يضاف إلى ذلك تكاليف الأجهزة الذكية التي لا تستطيع بعض الأسر على شرائها واقتنائها إذ يُقدر متوسط سعر جهاز الحاسوب المحمول حوالي (\$500)، وجهاز الهاتف النقال (\$200).

كما أفرز الانقسام الفلسطيني الداخلي، مجموعة من الإجراءات والقرارات، التي اتخذت على خلفية المناكفات السياسية بين السلطات الحاكمة في قطاع غزة والضفة الغربية، وشكلت تحدياً إضافياً أمام سير الخدمات التعليمية بالشكل المطلوب. وطالت تأثيرات تلك القرارات المدفوعة بالانقسام العملية التعليمية برمتها، وتمثلت في انخفاض أعداد المعلمين وتوقف عدد منهم عن مزاوله عمله، وانخفاض في أعداد المرافق التعليمية، وزيادة في معدلات الكثافة الصفية، وتراجع مخصصات التعليم، كما توقفت الخطط الرامية إلى الأعمال التدريجي للحق في التعليم في قطاع غزة<sup>(126)</sup>

كما خلقت أزمة التيار الكهربائي واقعاً قاسياً وشكلت تحدياً حقيقياً أمام سير الخدمات التعليمية بالشكل المناسب. وأدى طول فترات انقطاع التيار الكهربائي على مستويات الطلبة/ات التعليمية في المراحل العمرية كافة، صعوبة حقيقية في الدراسة والذاكرة، وتأدية الواجبات البيتية سواء أثناء التعليم الوجاهي أو التعليم الإلكتروني.

وكشفت جائحة كورونا عن حالة التخبط التي أصابت الحكومة بغزة؛ والتي أثرت سلباً على جودة التعليم - وأظهرت ضعف الجهوزية لنظام التعليم الفلسطيني، وضعف الإمكانيات والموارد، وخاصة في ظل عدم وجود منصة تعليم إلكتروني موحدة؛ وعدم وجود ملاءمة مسبقة للمناهج الفلسطيني، وتفاوت قدرات المعلمين في التعامل مع التعليم الإلكتروني، وضعف الإمكانيات الداعمة للتعليم الإلكتروني عند الأهالي والطلبة؛ كل ذلك أثر بشكل سلبي على جودة التعليم وفعاليتته.<sup>(127)</sup>

وفي سياق متصل تباينت الآراء حول التعليم الإلكتروني، ففي الوقت الذي عبر فيه الأهالي وأولياء الأمور عن غضبهم واستيائهم، نجد بعض المختصين أكدوا بأنه لا يؤثر سلباً على جودة التعليم في الدول التي تتطلع الى تطوير النظام التعليمي فيها، ولكن

(124) وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي السنوي في محافظات غزة للعام الدراسي 2019/2020

(125) وزارة التربية والتعليم العالي، قراءة إحصائية في مؤشرات التعليم العالي، 2020م

(126) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2019)، تقرير بعنوان: التعليم في قطاع غزة أبرز التحديات واتجاهات الحلول.

(127) وفاة الغصين، مدير مركز إبداع المعلم بغزة، قابلتها تحاني عبد الرحمن، بتاريخ: 2021/1/18م

هذا يتوقف على مجموعة من العوامل والاشتراطات منها تغيير الثقافات لكافة شرائح المجتمع، مع ضرورة التعامل مع المتغيرات العالمية لطرق استخدام التعليم الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية في العالم الرقمي.<sup>(128)</sup>

ويتطلب نجاح التعليم الإلكتروني توافر الأجهزة الذكية وخط نفاذ لشبكة الإنترنت، لكن مستويات الفقر والقيود المفروضة حالت دون امتلاك هذه الوسائل لكافة الأسر؛ الأمر الذي حال دون وصول كافة الطلبة للتعليم. ووفق آخر إحصائية صدرت عن الإدارة العامة للتقنيات التربوية - دائرة التعلم الإلكتروني 13/01/2021 فإن عدد الطلاب الذين انضموا إلى الصفوف الافتراضية بلغ (141,645) طالب وطالبة، يشكلون ما نسبته (65.17%) من عدد الطلاب في المدارس.<sup>(129)</sup> وذلك يعني أن نسبة 34.83% من الطلبة لم يتمكنوا من التعليم.

وعليه، فإن التعليم عن بعد لم يكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ولم تتحقق المساواة بين جميع الأفراد بالحصول على التعليم، حيث إن متطلبات التعليم الإلكتروني لا تتمكن الأسر الفقيرة من توفيرها، فهي بالكاد تؤمن لأبنائها الضروريات الأساسية لأنها -من وجهة نظرهم- أهم من توفير خط انترنت وجهاز محمول وغيرها من التقنيات اللازمة.

وتشير البيانات المتوفرة إلى إن (49%) من الأسر في قطاع غزة التي لديها أطفال (6-18 سنة) وملتحقين بالتعليم قبل الإغلاق، شارك أطفالهم في أنشطة تعليمية خلال فترة الإغلاق. وعليه، فإن قرابة نصف الأسر الغزية حُرم أبنائها من التعليم خلال جائحة كورونا، حتى وإن توفر لبعض الأسر الأجهزة وخط الإنترنت فقد يفقد حقه من التعليم لعدم توفر الكهرباء بعدد ساعات كافية لعدد أفراد الأسرة، وإن توفرت الكهرباء قد لا تكون سرعة الإنترنت المتوفرة لدى الأسرة كافية لأن يتلقى الدروس عن بعد.

إن استمرار هذا الواقع وضعف التدخلات الحكومية قد يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم؛ وبالتالي قد يعاني المجتمع من مستويات عالية من الجهل والفقر والامية والبطالة والانحراف، وقد يدفع ذلك الأطفال لاتخاذ خيارات بالغة الخطورة على حياتهم مثل التسلل. حيث أظهرت نتائج المسح لدوافع ظاهرة اجتياز الأطفال السياج الفاصل في قطاع غزة أن (71.4%) من الأطفال الذين أعتقلوا لدى اجتيازهم للسياج الفاصل قد تركوا المدرسة وهم من فئة (المتسربين) ولم يواصلوا تعليمهم<sup>(130)</sup>

وعلى الرغم أن فايروس كورونا انتشر داخل قطاع غزة في وقت متأخر مقارنة مع المجتمعات والدول الأخرى، وكان ينبغي على الجهات المشرفة على التعليم الاستعداد والتحضير بشكل أفضل وأسرع؛ كان لابد من توفر الجهوزية لحالات الطوارئ وخاصة لمثل الجائحة والاستجابة السريعة لتداعياتها، وتطوير البنية التحتية للنظام التعليمي ورقمنة المنهاج.

(128) أحمد المحوح، أستاذ تكنولوجيا التعليم المساعد بجامعة الأقصى، قابلته حماني عبد الرحمن، بتاريخ 2021/1/13م

(129) الإدارة العامة للتقنيات التربوية، وزارة التربية والتعليم العالي بغزة.

(130) مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2020، دوافع ظاهرة اجتياز الأطفال السياج الفاصل في قطاع غزة والانتهاكات التي يتعرضون لها

واتسم أداء وزارة التربية والتعليم العالي بضعف الخطط الاستراتيجية ووضوح الرؤية، ولاسيما في رسم سياسات واضحة حول استخدام التعليم الإلكتروني في المجال التعليمي، وتخبطت قراراتها ولم تكُ واضحة للطلاب والهيئة التدريسية. هذا بالإضافة إلى عدم جاهزية البنية التحتية التكنولوجية لمؤسسات التعليم المدرسي والجامعي الداعمة لعملية التعليم الإلكتروني.<sup>(131)</sup>

من جانبها أكدت وزارة التربية والتعليم على مجموعة من التحديات والعقبات التي واجهتها في تنفيذ التعليم الإلكتروني واعتبرت أن أهمها: ضعف البنية التحتية لتوظيف التكنولوجيا في التعليم، وهذا يشمل: عدم توفر أجهزة وهواتف ذكية للطلاب كافية في داخل المنزل الواحد؛ مما يقلل من فرص حصول الطالب على الوقت المناسب للتعلم. ضعف شبكة الإنترنت وانخفاض جودتها؛ مما يحد من قدرة الطلاب على مشاهدة الدروس وتحميل المواد التعليمية، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي المتكرر؛ والذي يعوق تنفيذ لقاءات تفاعلية مباشرة وتزامنية مع الطلاب، ويقلل فرص تواصل الطلاب مع معلمهم وأصدقائهم. كذلك ضعف كفايات المعلمين في استخدام التكنولوجيا في التعليم وهذه الكفايات تشمل: كفايات استخدام الحاسوب والأجهزة الذكية المحمولة، كفايات استخدام الإنترنت، كفايات التدريس عبر الإنترنت وتصميم الأنشطة الإلكترونية، كفايات صناعة المحتوى التعليمي الرقمي. وأضافت عدم توفر محتوى تعليمي عالي الجودة، يغطي جميع المناهج الدراسية وجميع المراحل التعليمية؛ لكلفة إعدادة ونشره. كما بينت أن الثقافة المجتمعية غير الداعمة بشكل جيد لتوظيف التعلّم الإلكتروني واستخدامه كأداة مساندة للتعليم الوجيه، وعدم تحقق العدالة في التعليم لعدم امتلاك جميع الطلاب لنفس الأدوات والإمكانات لاستخدام التعليم الإلكتروني وكذلك زيادة الأعباء على أولياء الأمور من حيث الكلفة والقدرة على متابعة تعلم أبنائهم.<sup>(132)</sup>

إن التحول من نظام التعليم التقليدي إلى نظام التعليم عن بعد يتطلب من المعلمين إتقان مجموعة من المهارات الأساسية، التي تؤهلهم للقيام بدورهم، كمهارات التواصل عن بعد مع الطلبة وأولياء الأمور عبر البريد الإلكتروني، والرسائل النصية، والمراسلات الصوتية، وتسجيلات الفيديو... مهارات التقييم، حيث يجب على المعلم تقييم أداء طلابه بكل دقة خلال استخدامهم المواد التعليمية الرقمية ومشاركاتهم في حلقات النقاش وعملهم الواجبات. كذلك مهارات التحفيز وهي قدرة المعلم على تصميم المواد التعليمية الجاذبة والأنشطة الجماعية الممتعة وتوفير المصادر الإثرائية المفيدة التي من شأنها تحفيز الطلاب ودمجهم في العملية التعليمية. إلا إن الأرقام تدل على تواضع الجهود المبذولة على صعيد تنمية وتطوير المعلمين، فقد بلغ عدد من تلقوا دورات تدريبية تأهلهم للتعامل مع التعليم الإلكتروني قرابة (7000) معلم/معلمة من إجمالي (25664) معلم/معلمة أي قرابة بنسبة 19% من المجموع الكلي للمعلمين؛ وهذا يؤكد على عدم قدرة وزارة التعليم على مواكبة المستجدات.<sup>(133)</sup>

وفي سياق آخر استمرت الأزمة التي تعصف بالجامعات الفلسطينية في قطاع غزة جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدني نسبة الإنفاق الحكومي المقدمة إلى مؤسسات التعليم العالي إذ أصبح كلفة التعليم عبّ على العائلة الفلسطينية والخريج، كما تراجع التحصيل المالي كبذل رسوم دراسية نتيجة مستويات الفقر المرتفعة الأمر الذي أدى إلى تقادم مديونية الجامعات وعجزها عن تنفيذ برامجها على الوجه الأمثل، ومع استمرار مشكلة عدم قدرة الطلبة على دفع الرسوم الدراسية الجامعية حرم بعض الطلبة من

(131) أحمد المبحوح، أستاذ تكنولوجيا التعليم المساعد بجامعة الأقصى، قابلته حماني عبد الرحمن، بتاريخ 2021/1/13م.

(132) بيانات ومعلومات غير منشورة، حصل عليها المركز من وزارة التربية والتعليم العالي بغزة.

(133) المرجع السابق

دخول قاعة الامتحان بسبب عدم تسديدهم الرسوم، كما ظل شح فرص العمل وعدم قدرة الخريجين على الحصول على وظائف يلعب دوراً مثبطاً وحال دون انتهاء الطلبة من الدراسة في الفترة المحددة. (134)

#### 7- حق المشاركة في الأنشطة الثقافية:

تراجعت أعداد الأنشطة الثقافية؛ نتيجة إلغائها أو تأجيلها أو الاكتفاء بإقامة بعضها عبر الانترنت بسبب إجراءات التباعد الاجتماعي، التي فرضت في سياق التصدي لفايروس كورونا. وعلى صعيد التنمية الثقافية تسببت جائحة كورونا في جعل الحالة الثقافية في أضعف مستوياتها، وظل نقص التمويل عائقاً رئيسياً نحو تنفيذ الأنشطة الثقافية، خاصة وأن التمويل في كافة الدول بما فيها فلسطين تركز على الإغاثة الإنسانية. (135)

ونتيجة الجائحة تم تأجيل افتتاح معرض "غزة هاشم" الثاني للكتاب من قبل وزارة الثقافة بغزة وبلدية غزة، المقرر إقامته خلال شهر أغسطس 2020م بمدينة غزة. (136) كما أغلقت المكتبات\_حالتها كحال المؤسسات التي تتبع لها\_بشئ أنواعها المدرسية، الجامعية والعامية والمتخصصة، وبعضها عمل جزئياً ضمن إجراءات وقائية منعتها من إقامة بعض أنشطتها وتقديم خدماتها؛ وبالتالي حُرم الباحثون والقراء من الاستفادة من خدماتها.

ولوحظ تراجع حاد في عدد الكتب المنشورة التي حصلت على رقم الإيداع من وزارة الثقافة بغزة لعام 2020م عنه في السنوات السابقة والتي كانت كالتالي: 2018م، 2019م، 2020م على التوالي: (341) (254) (137) (155) (138) رقم إيداع لمؤلفات جديدة؛ يُعزى إلى التراجع الحاد في الأحوال الاقتصادية في العام 2020م.

وتسبب الانقسام في استمرار عدم وجود سياسة ثقافية واحدة ضمن خطة ثقافية، واستمر العمل في غزة والضفة الغربية على خطط منفصلة وغير منسقة بين وزارة الثقافة في الضفة الغربية والهيئة العامة للشباب والثقافة بغزة؛ وبالتالي، انقسمت الهيئات الثقافية. كما أصبح تعامل الحكومة في غزة بحساسية مع الأنشطة الثقافية، وفرضت على المنظمين لأي نشاط ثقافي الحصول على تصريح عدم ممانعة كشرط للسماح بتنظيم أنشطة ثقافية (139) وبحسب الهيئة العامة للشباب والثقافة في غزة فقد منحت (64) (140) تصريحاً بعدم ممانعة تنفيذ أنشطة ثقافية عامة خلال عام 2020م. ويعتبر الحصول على عدم ممانعة من القيود التي تنتهك الحق في تنظيم الاجتماعات، كما تنتهك محددات القانون الفلسطيني حيث كفل القانون الأساسي الفلسطيني في المادة

(134) مزيد من التفاصيل، راجع تقرير أصدره مركز الميزان لحقوق الإنسان، بعنوان: أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم في التعليم العالي، الرابط الإلكتروني:

<http://www.mezan.org/post/29837>

(135) يسري درويش، رئيس الاتحاد العام للمراكز الثقافية، قابلته تحاي عبد الرحمن، بتاريخ: 2020/12/30م

(136) الهيئة العامة للشباب والثقافة، التقرير السنوي للعام 2020م، <http://www.moc.ps/site/?p=7447>

(137) انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 2019م

(138) الهيئة العامة للشباب والثقافة، مرجع سابق

(139) يسري درويش، مرجع سابق.

(140) الهيئة العامة للشباب والثقافة، مرجع سابق

(26) في الفقرة (5) عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والموكب والتجمعات في حدود القانون.

وتسبب الانقسام في شبه حرمان لسكان قطاع غزة من حصتهم في الصندوق الثقافي الفلسطيني.<sup>(141)</sup> والجدير ذكره أن فكرة إنشاء الصندوق الثقافي الفلسطيني جاءت في إطار السعي لتحقيق أهداف منها: تعزيز الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني، واستمرارية إحساسهم المشترك كمجتمع ثقافي واحد، وتوفير قاعدة للحفاظ على الثقافة الفلسطينية في جميع المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشجيعها وتطويرها، وذلك من خلال دعم المبادرات الترموية الثقافية المقدمة من المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع الثقافي الفلسطيني<sup>(142)</sup>

وتجدر الإشارة إلى غياب ممثلين للصندوق في غزة، وفيما كانت نسبة دعم الصندوق توزع 40% لصالح قطاع غزة، و60% لصالح الضفة الغربية، وفي ظل الانقسام والمناكفات السياسية أصبح نصيب قطاع غزة لا يتعدى 10% ضمن شروط صعبة وإجراءات إدارية ومالية وضريبية لا تصلح مع المؤسسات الثقافية والعمل الثقافي.<sup>(143)</sup> من أبرز التطورات السلبية، التي انعكست على الأوضاع الثقافية في القطاع، قرار دمج وزارة الثقافة مع وزارة التربية والتعليم في غزة؛ ما أدى إلى الإرباك وانخفاض أعداد الكوادر المتخصصة العاملة فيها.<sup>(144)</sup> ومن ثم تحويل وزارة الثقافة إلى "الهيئة العامة للشباب والثقافة"؛ ما ضاعف من تحديات تنشيط الحياة الثقافية في غزة؛ وخفّض من الميزانيات المخصصة لهذا الغرض.

وتشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة تحدياً رئيسياً، يحول دون تطوير القدرات وتبادل الخبرات على صعيد الحركة الثقافية بين قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق لم يتمكن (7) متدربين من المشاركة في تدريب حول اتفاقية 2005 المتعلقة بالتنوع الثقافي، والذي نظّمته منظمة اليونسكو مع وزارة الثقافة بالضفة الغربية، حيث اقتصرت مشاركة المتدربين من قطاع عبر تقنية الزوم.<sup>(145)</sup>

(141) يسري درويش، مرجع سابق

(142) الصندوق الثقافي الفلسطيني، [http://www.pcf.pna.ps/ar\\_print.php?id=c89ay51354Yc89a](http://www.pcf.pna.ps/ar_print.php?id=c89ay51354Yc89a) أنشئ الصندوق الثقافي الفلسطيني بمبادرة من وزارة الثقافة وبالتعاون مع الحكومة النرويجية وتم توقيع اتفاقية بهذا الخصوص في كانون اول عام 2004 ولمدة 3 سنوات (المرحلة الاولى)، وفي 2010/03/30 تم تجديد الاتفاقية ولمدة 3 سنوات اخرى (المرحلة الثانية)، تحت عنوان "مأسسة الصندوق الثقافي الفلسطيني". وفي نهاية العام 2013 تم توقيع الاتفاقية الثالثة بالتزامن مع انطلاق المرحلة الثالثة. يستهدف الصندوق الثقافي الفلسطيني المؤسسات الثقافية الفلسطينية والأفراد وبتركيز خاص على الأطفال والقدس والمجتمعات المهمشة.

(143) يسري درويش، مرجع سابق.

(144) تقرير وزارة الثقافة للعام 2019م

(145) يسري درويش، مرجع سابق.

## 8- النتائج التي خلص إليها التقرير:

1. واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. كما واصلت تشديد الحصار على قطاع غزة، وهاجمت المدنيين والأعيان المدنية، واستخدمت قوة تدميرية كبيرة نجم عنها أضرار في المنازل السكنية، وغيرها من المنشآت المدنية، كما أسفرت الاعتداءات عن قتل (6) فلسطينيين خلال العام من بينهم طفلين، وأوقعت (58) إصابة في صفوف الفلسطينيين، من بينهم (16) طفلاً، وسيدة واحدة، واعتقلت (47) شخصاً من بينهم (6) أطفال.
2. استمرت معاناة المزارعين الفلسطينيين وتكبّدوا مزيد من الخسائر نتيجة هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة، ومحاولات تكريس منطقة مقيدة الوصول، وفتح سدود أو أحواض مياه، والسماح باندفاع كميات كبيرة من المياه على نحو مفاجئ. كما توغلت تلك القوات في المناطق الحدودية (54) مرة، واستهدفت العاملين في مجال الزراعة وممتلكاتهم (699) مرة، من بينها (612) مرة أطلقت فيها النار تجاه الأراضي الزراعية والمزارعين، وجرى قصف الأراضي الزراعية، وفتح سدود المياه ورش المواد الكيميائية وتجريف الأراضي وأسفرت هذه الانتهاكات عن تضرر (3388597) متر مربع من الأراضي الزراعية.
3. كشفت جائحة كوفيد-19 عن ضعف وهشاشة القطاعات الاقتصادية، ومن بينها قطاع الخدمات، التي أنهكتها سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ الأمر الذي مكّن فايروس كورونا من التقشي، وتسبب في معاناة كبيرة لسكان القطاع، وكبّدهم خسائر مالية وبشرية، بحيث أصيب بالفايروس خلال العام 2020 (41,233) مواطناً، وبلغ عدد حالات الوفاة (375)، معظمهم من المرضى والمسنين، فيما تعافى (31,197) حالة من الإصابة، بنسبة (76%) من إجمالي المصابين بالفايروس.
4. أظهرت جائحة كوفيد-19 ضعف الجهاز الصحي في قطاع غزة، وضعف في الاستعداد للأزمات الكبيرة، على الرغم من أنّ الطواقم الطبية بذلت جهوداً كبيرة ومضنية خلال مكافحتها الفايروس، إلا أنّ النقص المتواصل في الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المخبرية والمسحات؛ شكل تهديداً كبيراً على حياة المصابين، وأضعف من قدرة السلطات على حصر الوباء ومكافحته.
5. أجرت وزارة الصحة الفلسطينية فحوصات مخبرية للكشف عن الفايروس لحوالي (13%) من إجمالي عدد السكان، وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت بنسب الفحص عالمياً أو بنظيراتها في دولة الاحتلال. وفي سياق مختلف واجه المرضى ظروفاً مأساوية بعد وقف التنسيق الأمني وسط استمرار عرقلة وصولهم للمرافق الصحية خارج قطاع غزة، وكان مصير ما نسبته (31%) من الطلبات المقدمة للسلطات الإسرائيلية الرفض أو المماطلة، الأمر الذي أفضى إلى وفاة (5) مرضى من بينهم طفلين وسيدة، كما اعتقلت قوات الاحتلال مريضاً واحداً على معبر بيت حانون (إيرز). كما عانى مرضى السرطان ظروفاً بالغة القسوة حيث حرموا من الوصول للمستشفيات والعجز الشديد في الأدوية التي لم يتمكن مستشفى الحياة التخصصي من توفيرها في الوقت المناسب.
6. مضى العام 2020م دون تحديد موعد لوصول اللقاح المضاد لفايروس كورونا إلى الأراضي الفلسطينية، وواصلت الجهات المختصة عملية التصدي للفايروس عبر سلسلة من الإجراءات الاحترازية: مثل، التباعد الجسدي والحجر الإجمالي في مراكز مخصصة، والحجر المنزلي وفرض حظر التجوال وقيود مشددة على الأنشطة والحركة. وكان لهذه التدابير آثار عكسية على أوجه النشاط الاقتصادي، ما ضاعف من معاناة السكان، وطرأت زيادة على أعداد العاطلين عن العمل، وانخفض مستوى الأمن

الغذائي، وارتفعت حدة الآثار النفسية خاصة للذين خضعوا للحجر الصحي، فيما شاعت مشاعر الخوف والقلق في ظل عدم القدرة على التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد.

7. أُلحقت جائحة كورونا (كوفيد - 19) ضرراً في القطاعات الاقتصادية خلال عام 2020م، حيث انخفض عدد العمال من (16830) عامل في العام 2019م، إلى (13770) عامل في عام 2020م. وتباينت نسب الطاقة الإنتاجية للقطاعات الصناعية على امتداد الأعوام السابقة، حيث سجلت (35%) في عام 2017م، وانخفضت بشكل لافت في عام 2018م بنسبة (19%)، ثم عاودت الارتفاع وسجلت (20%) في العام 2019م، فيما سجلت انخفاضاً وبلغت (14.5%) في عام 2020م. بينما ارتفع عدد المصانع المغلقة على مدى السنوات السابقة ليصل إلى (557) مصنع في عام 2020م.

8. تضررت الأنشطة الصناعية ولم تتلق المساندة والدعم الكاف، وكان أصحابها يأملون في تطبيق خطة إنعاش حكومي تحد من التراجع الحاد في النشاط الصناعي، إذ أن بعض التسهيلات المقدمة من وزارة الاقتصاد كتخفيض قيمة الرسوم الجمركية للمواد اللازمة للصناعة بنسبة (50%)، وخفض قيمة رسوم الترخيص بنسبة (50%)، لم تسعف المؤسسات الإنتاجية ولم تقابل حجم الخسائر التي تكبدتها. كما تواصل تأثر قطاع الصناعة بالقيود المفروضة على حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة وإغلاق المعابر وفرض الحصار المشدد، وتعذر استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج التي يعتبر تدفقها بحرية من الشروط الضرورية لتنمية القطاعات الإنتاجية.

9. تأثر قطاع السياحة والآثار في العام 2020م، وانتهكت الحقوق الثقافية للسكان في قطاع غزة، بفعل تواصل الحصار الإسرائيلي والقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل، حيث واصلت قوات الاحتلال منع وصول خبراء الآثار الدوليين للعمل في القطاع الأثري بغزة. كما تأثرت نسب زوار المواقع الأثرية وعدد العاملين في قطاع الآثار. وأسهمت جائحة كورونا خلال العام 2020م، في اضعاف مقومات السياحة الداخلية بشكل شبه كامل، وأثرت على سير العمل في صيانة المواقع الأثرية. ولم ترع الحكومة أو السلطات في غزة ظروف المنشآت السياحية وفترات إغلاقها خلال العام، وتراجع معدل إشغال الغرف الفندقية بعد استخدام (16) فندق من أصل (18) كمراكز حجر صحي ما أفقد حوالي (1000) عامل مصادر رزقهم، كما أغلق حوالي (300) مطعمًا سياحيًا، و(10) ملاهي، و(4) أندية سياحية، و(4) حدائق حيوانات، فيما أغلق حوالي (400) شاليه ومنتجع سياحي، بسبب الجائحة وإجراءات الإغلاق العام.

10. بلغت نسبة البطالة (146) في قطاع غزة (46.6%) في صفوف القوى العاملة، وسجلت محافظة دير البلح وسط قطاع غزة أعلى معدلات البطالة بين المحافظات بواقع (53%)، تليها محافظة رفح (52%). وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة أن فئة الشباب، ممن يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى، هم الأكثر معاناة من البطالة، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب (19-29) سنة الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى حوالي (54%)، بواقع (69%) للإناث، مقابل (39%) للذكور.

11. تركزت التطورات في العام 2020م آثاراً اجتماعية وأمنية وتداعيات خطيرة على الحقوق الأساسية للإنسان، شملت مظاهرها الجوع وسوء التغذية، وضآلة الحصول على الخدمات الأساسية، حيث ارتفعت نسبة الفقر من (53.0%) إلى (64%)، وبلغت فجوة انعدام الأمن الغذائي ما نسبته (62.2%)، وظل حوالي (80%) من السكان يعتمدون على المساعدات الدولية، وهي غير كافية

(146) الأشخاص الذين لم يعملوا وبحسب شكل جدي عن فرصة عمل وكانوا مستعدين وقادرين على العمل، حيث تم استثناء الأشخاص الذين لم يبحثوا عن عمل علماً أنه في السنوات السابقة كان يتم إدراجهم ضمن تصنيف العاطلين عن العمل.



تماماً للحد من أثر الأزمات العميقة التي يتعرضون لها، كما تعرضت النساء إلى ظروف بالغة القسوة؛ نتيجة توقف بعضهن عن العمل وفقدان مصادر دخلهن. وخلال الجائحة اضطرت الأسر للبقاء في منازلها لفترات طويلة؛ الأمر الذي تسبب في رفع وتيرة العنف الأسري، وارتفعت مستويات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

**12.** كشفت جائحة كورونا عن ثغرات كبيرة يعاني منها قطاع الحماية الاجتماعية في قطاع غزة. حيث ظلت فئات كثيرة دون مظلة للحماية مثل: العمال، والمسنين والنساء؛ الأمر الذي يتطلب تصميم نظام حماية فعال يضمن مبدأ الشمولية لتوفير مقومات الصمود للشعب الفلسطيني بحيث يتضمن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي. وكان ينبغي على وزارة التنمية الاجتماعية الالتزام بمرات صرف المساعدة المالية للفقراء فقراً مدقماً وزيادتها، ولكنها واصلت تقليص الدفعات ولم تعالج التراكمات المالية من الدفع السابق.

**13.** ارتفع معدل الزواج بنسبة (21.1%) وذلك مقارنة مع عام (2019) الذي بلغت فيه حالات الزواج (17270) زيجة، حيث سجل (2019) حالة زواج في العام (2020). وشكلت إجراءات الإغلاق فرصة للشباب الراغبين في الزواج، وصبت في مصلحة غير القادرين على تغطية تكاليف الأعراس الباهظة بعدما أغلقت صالات الأفراح أبوابها، ومُنعت الحفلات والفرق الموسيقية، وأغلقت صالونات تصفيف الشعر، وجميعها من التكاليف التي أرهقت الأسر في قطاع غزة.

**14.** ظلت فئات داخل المجتمع بحاجة إلى التدخل وتلبية احتياجاتها، حيث أفرزت الأوضاع المتدهورة ظواهر خطيرة مثل التسلل، والتسول، وتعتبر الأعداد المشمولة بالحماية محدودة، حيث ساعدت وزارة التنمية الاجتماعية (257) متسول/ة، وتابعت (66) حالة ممن حاولوا الانتحار، و(57) حالة من مجهولي النسب. كما تابعت الوزارة (249) حالة في قرية الأطفال (SOS)، و(308) حالة من حالات التفكك الأسري، وهذه الأنشطة والتدخلات تعتبر محدودة بالنظر إلى حجم تدهور الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة.

**15.** انعكست جائحة كورونا بشكل كبير على كبار السن وأولئك الذين لا يستفيدون من مخصصات صناديق التقاعد، وتأثروا بشكل أكبر من غيرهم، حيث بلغت نسبة المسنين - 60 عاماً فأكثر - من وفيات مصابي الفيروس حوالي (78%). كما أفقدت عمال المياومة مصدر عيشهم اليومي، حيث صرفت منح متواضعة لا تعالج الآثار الكارثية ولبات تغطي فقط (5-10%) فقط من المتضررين.

**16.** خلال العام قدمت منحة لمرّة واحدة مقدارها (700) شيقل من صندوق وقفة عز، استعاد منها (5000) عامل، واتسمت عملية توزيع المساعدة بعدم الوضوح لجهة وجود معايير تحدد أصحاب الأولوية. هذا بالإضافة إلى (1000) عامل متضرر استعادوا بالقيمة نفسها من منحة البنك الدولي، الذي قرر تقديم منحة لنحو (6000) عامل متضرر، بواقع (1000) شخص شهرياً. وانتهى العام ولم يتجاوز عدد المستفيدين (1000) عامل، كما تسلم نحو (80,000) عامل ولمرة واحدة دفعة مالية مقدارها (100) \$، مقدمة من المنحة القطرية والسلطات في غزة خلال العام 2020، وهي مساعدات طارئة ليس لها أثر فعال في حماية الفقراء والمتضررين ولا سيما في ظل ارتفاع أسعار الخدمات والسلع الأساسية كالكهرباء والغاز.. الخ.

**17.** تسببت جائحة كورونا في العام 2020م، في مضاعفة معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أصيبوا بالفيروس، نظراً لضعف مناعتهم الصحية. ولم تتمكن الطواقم الخاصة من الوصول إليهم في مراكز الحجر، فيما بذلت تلك الطواقم جهوداً كبيرة لإيصال الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة القادمين من السفر في مراكز الحجر الصحي.

**18.** تواصل العجز في الوحدات السكنية خلال العام 2020م، وبلغ النقص في عدد الوحدات السكنية (96,000) وحدة سكنية. هذا وبلغ الإنجاز الكلي في برنامج إعمار الوحدات السكنية، المهذمة منذ عدوان 2014 بشكل كلي (10,761) وحدة سكنية من أصل (12,063) وحدة مدمرة. وبلغ عدد الوحدات المتضررة جزئياً التي جرى إعادة تأهيلها (104,003) وحدة سكنية من أصل (179,205) وحدة متضررة. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مهاجمة واستهداف المساكن والأعيان المدنية، حيث بلغ عدد المنازل المتضررة بشكل جزئي (75) منزل خلال العام 2020. من ناحية أخرى بلغ إجمالي التعهدات المتوفرة لبرنامج إعادة إعمار الهدم الكلي (395.2) مليون دولار، ويقدر التمويل المتبقي المطلوب-الفجوة بـ(56) مليون دولار لعدد (1302) حالة. وبلغت نسبة الإنجاز في تعويضات الأضرار الجزئية (58%) من إجمالي الوحدات السكنية المتضررة جزئياً، ويقدر التمويل المتبقي المطلوب لبرنامج إصلاح الأضرار الجزئية (93.7) مليون دولار لعدد (75,202) حالة. وتواصل سلطات الاحتلال فرض القيود على دخول مواد البناء، كما استمر انخفاض مشاريع الإسكان، في الوقت الذي تواجه التنمية الإسكانية تحديات لها علاقة بأسعار الأراضي، وأسعار مواد البناء.

**19.** حرم المواطنون من الحصول على كميات كافية من المياه، جراء ضعف القدرة الشرائية الناجمة عن انخفاض الدخل؛ واستمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي الذي ترافق مع جائحة كورونا، وبات حوالي (97%) من مياه المزودة لسكان قطاع غزة لا تتطابق مع معايير منظمة الصحة العالمية من حيث نسب الكلوريد والنترات.

**20.** لم يطرأ تحسن كبير على مستوى النظافة البيئية؛ نتيجة الأزمة المالية التي تواجهها جهات الاختصاص لتطوير المشاريع الرامية إلى تحسين واقع الصحة العامة، وإمدادات مياه الشرب. حيث أظهر مسح شامل أجراه مركز الميزان لحقوق الإنسان للهيئات المحلية (البلديات) في قطاع غزة، بأن (25) هيئة محلية (بلدية) تتعرض إلى أزمات مركبة منذ (12) عاماً؛ نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي.

**21.** تأثرت خدمات جمع النفايات الصلبة والنفايات الخطرة، في ظل جائحة كورونا خلال العام 2020م، ووضعت تدابير خاصة للوقاية من خطر إصابة عمال النظافة بالفايروس عند تعاملهم مع النفايات، وأصدرت سلطة جودة البيئة بغزة تعليمات خاصة للبلديات والمواطنين بخصوص التعامل مع نفايات المنازل المحجورة. وأسهمت الجائحة إلى جانب أزمات الناشئة عن الحصار وتراجع قدرات البلديات في مضاعفة الانعكاسات السلبية على خدمات جمع ونقل النفايات الصلبة والتخلص منها في قطاع غزة. كما طالت آثارها المواطنين أنفسهم.

**22.** اتسعت الفجوة الرقمية بين قطاع غزة والعالم الخارجي؛ وأضعفت من قدرته على النمو والتطور، جراء فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي سيطرتها على الطيف الترددي الفلسطيني وتحكمها في التقنيات والأجهزة المستخدمة، وتمنع فتح الترددات اللازمة وإدخال المعدات المطلوبة لتشغيل الجيل الثالث والرابع من الإنترنت. كما أثرت الأوضاع الاقتصادية على مؤشرات البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام 2020 وطراً انخفاض على متوسط سرعة خطوط النفاذ وسجلت (8) ميغا بايت/ ثانية في العام (2020) مع العلم أن سرعتها بلغت (14) في عام (2018).

**23.** توقفت العملية التعليمية لفترة طويلة، واستعاضت الجهات المشرفة عن التعليم الوجاهي بالتعليم الإلكتروني، الأمر الذي حرم الطلبة الفقراء من حقهم في التعليم، بسبب عدم قدرتهم على امتلاك أجهزة هواتف تكية أو حواسيب، أو خط نفاذ للإنترنت. كما

تأثر الطلبة الذين يعانون والديهم من الأمية، ولم يتمكنون من تلقي المساعدة الملائمة خلال الدراسة المنزلية، ما أدى إلى عدم تنفيذهم المهام والتكليفات الدراسية وتراجع مستواهم التعليمي.

**24.** شهد النظام التعليمي في غزة أزمة كبيرة ربما هي الأخطر في الزمن المعاصر؛ نتيجة تفشي جائحة كورونا، كما خلقت أزمة التيار الكهربائي واقعا قاسيا وشكلت تحدياً حقيقياً أمام سير الخدمات التعليمية بالشكل المناسب. وبلغ عدد الطلاب الذين انضموا إلى الصفوف الافتراضية - التعليم عن بعد- (141,645) طالب وطالبة، يشكلون ما نسبته (65.17%) من عدد طلاب المدارس للمرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية عدا طلبة الثانوية العامة الذين تلقوا التعليم الوجيه، فيما حرم ما نسبته (34.83%) من الطلبة من فرصة الحصول على التعليم.

**25.** تراجعت أعداد الأنشطة الثقافية؛ نتيجة إلغائها أو تأجيلها أو الاكتفاء بإقامة بعضها عبر الانترنت بسبب إجراءات التباعد الجسدي التي فرضت في سياق التصدي لفايروس كورونا. وعلى صعيد التنمية الثقافية تسببت جائحة كورونا في جعل الحالة الثقافية في أضعف مستوياتها، ولوحظ تراجع حاد في عدد الكتب المنشورة التي حصلت على رقم الإيداع من وزارة الثقافة بغزة للعام 2020م عنه بالسنوات السابقة.

## 9- التوصيات:

مركز الميزان لحقوق الإنسان واستناداً إلى الحقائق والمعطيات التي يوردها التقرير، فإنه:

1. يطالب المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، ورفع القيود المفروضة على حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة، وضمان استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج التي يعتبر تدفقها بحرية من الشروط الضرورية لتنمية القطاعات الإنتاجية، وضمان تصدير المنتجات الصناعية والزراعية.
2. يطالب المجتمع الدولي بتعزيز دعمه لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتمكينها من الاستجابة للضغوط الإنسانية المتعاظمة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية وانتشار جائحة كورونا.
3. يدعو منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع المجتمع الدولي والسلطات إلى بذل مزيد من الجهد من أجل توفير اللقاح لسكان قطاع غزة دون أي عوائق، وضمان وصول كافة المستلزمات الطبية بما فيها المواد المخبرية وأدوات الفحص الخاصة بفيروس كورونا إلى قطاع غزة دون تأخير. ودعم القطاع الصحي بكل احتياجاته للحد من انتشار الفيروس. وتوفير المعدات والأدوية واللوازم الطبية المناسبة إلى أقصى حد ممكن. وضمان حرية حركة وتنقل الطواقم الطبية والإغاثية، والسماح بوصول الأدوية والمعدات الطبية وغيرها من اللوازم الضرورية إلى قطاع غزة. والسماح بتنقل المرضى الذين يحتاجون لعلاج عاجل خارج القطاع. ودعم قدرات السلطات المحلية للحيلولة دون خروج الجائحة عن السيطرة. وتعزيز مبدأ التعاون الدولي وزيادة حجم المساعدات والمنح، وإيلاء الاعتبار لمتطلبات النمو في القطاع الصحي.
4. المجتمع الدولي، إلى ضرورة دعم الحق في السكن، والتغلب على العجز القائم في الوحدات السكنية، وتمكين الجهات المختصة من إعادة إعمار الوحدات السكنية المهتمة منذ عدوان 2014م، ووقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المساكن والمنشآت المدنية في قطاع غزة، وإنهاء الحصار المشدد والقيود المفروضة على دخول مواد البناء. كذلك علاج الآثار الناجمة عن جائحة كورونا ودعم المشاريع الإسكانية، ولاسيما مشاريع مساكن الفقراء.
5. الدعوة لإجراء الانتخابات العامة بأسرع وقت، من أجل تعزيز المشاركة الشعبية، وضمان تمثيل مصالح واحتياجات المواطنين، ومساءلة الحكومة عن أعمالها وبرامجها، ومحاربة الفساد المالي والإداري.
6. يدعو الكتل والأحزاب والحركات السياسية إلى احترام حقوق الإنسان، ومساندة الجهود الرامية إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسعي إلى تضمينها في البرامج الانتخابية، بما يكفل التوزيع العادل للثروات وتحقيق المساواة والإنصاف وسيادة القانون، وتجاوز كل مآسي الماضي عبر تطبيق العدالة الانتقالية.
7. الجهات الحكومية الفلسطينية، إلى اعتماد سياسة التحفيز المالي وضخ السيولة، واتخاذ تدابير لها علاقة بسداد القروض وتخفيض الضرائب. ودعم القطاعات الاقتصادية، والعمل على إزالة الآثار السلبية لجائحة كورونا، والتي طالت فئات اجتماعية كبيرة. ومعالجة انخفاض عدد العمال في تلك القطاعات من أجل رفع الطاقة الإنتاجية للقطاعات الصناعية، ودعم التنمية الصناعية في القطاع.

8. وزارتنا المالية والاقتصاد، إلى تصميم البرامج المختلفة والاستجابة الفورية لمتطلبات المنشآت الاقتصادية المتضررة من جائحة كوفيد-19 من أجل دفع عجلة الإنتاج والاستمرار في الأعمال، ودعم المرافق المتمثلة في خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والإنترنت، والإعفاءات والتخفيضات الضريبية وزيادة الدعم المقدم بما يشمل المنشآت المتضررة من الجائحة.
9. وزارة التربية والتعليم، إلى ضرورة التخفيف من أزمة الجامعات الفلسطينية الأهلية والخاصة التي باتت تعاني من أزمات مالية مستمرة، نتيجة عجز معظم الطلاب عن دفع رسوم الدراسة، مما تسبب في توقف العديد من الطلبة عن الدراسة، وتكثيف الجهود المبذولة من أجل تخفيض الرسوم في الجامعات الخاصة، وضرورة مراعاة الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.
10. سلطة المياه الفلسطينية، إلى توحيد الجهود، وضرورة مساندة ودعم كافة الجهات الخدمائية من أجل تنمية قطاع المياه، وتحسين واقع مستوى النظافة البيئية، وإقامة المشاريع الرامية إلى تحسين واقع الصحة العامة وإمدادات مياه الشرب، والتخفيف من الضائقة المالية التي تواجهها الهيئات المحلية (البلديات) خاصة استمرار الفجوة الكبيرة بين الإيرادات الفعلية المقبوضة والنفقات التشغيلية والتجارية.
11. الجهات الحكومية المختصة، إلى ضرورة التخطيط السليم للتعامل مع النفايات الصلبة والخطرة، في ظل استمرار خطر جائحة كورونا، وتطوير التدابير الخاصة بالوقاية من خطر إصابة العمال والمواطنين بالفايروس بسبب النفايات.
12. الجهات الحكومية المختصة، إلى ضرورة دعم قطاع السياحة والآثار، ووقف انتهاك الحقوق الثقافية لسكان في قطاع غزة، والضغط على قوات الاحتلال من أجل ضمان الوصول الطبيعي والمتواصل لخبراء الآثار الدوليين للعمل في القطاع الأثري بغزة. علاج آثار جائحة كورونا على السياحة الداخلية، ومراعاة ظروف المنشآت السياحية من خلال التعويض المناسب أو الاعفاء الضريبي أو من رسوم الترخيص.
13. وزارتنا التنمية الاجتماعية والعمل، إلى بذل جهد مشترك وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية ومساندة الأشخاص من ذوي الإعاقة، خاصة في ظل جائحة كورونا، وكبار السن وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية وتعديل الحد الأدنى للأجور.
14. القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، إلى ضرورة تنسيق الجهود لتوفير برامج الدعم النفسي ومستلزمات الترفيه للأطفال لتجاوز هذه الأزمة والتخفيف من وطأتها عليهم واعداد ونشر المعلومات والمواد التوعوية والتثقيفية في مجال المجالات الصحية والترفيهية للطفل.
15. حماية الحق في حرية تشكيل الجمعيات والانضمام إليها والمشاركة فيها والتوقف عن وضع عراقيل أو اتخاذ إجراءات تعقيد من حرية تشكيل وعمل الجمعيات والنقابات وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم المعترف بها، وتجريم الاعتداء والتضييق عليها.
16. المواطنين، إلى ضرورة الالتزام الصارم بإجراءات الوقاية والسلامة الصادرة عن الجهات المختصة، حفاظاً على سلامتهم وسلامة ذويهم لا سيما المرضى وكبار السن والأطفال. ويدعو الجهات الحكومية إلى ضرورة تقديم الغوث والعون للعائلات الفقيرة، ومن فقدوا أعمالهم جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتمكينهم من الصمود، خاصة في حالة فرض الإغلاق الشامل.



**مركز الميزان لحقوق الإنسان**  
**AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS**

المكتب الرئيسي  
فلسطين - قطاع غزة، مدينة غزة، حي الزمالة الغربي، الميناء، (مقر السفارة الروسية سابقاً).  
ت: 972 - 8 2820447 - 972 - 8 972-2820442  
مكتب جباليا  
فلسطين، قطاع غزة، محافظة شمال غزة، مخيم جباليا، شرق ملتق الترانس،  
ص.ب: 2714  
ت: 972 - 8 2484555 - 972 - 8 2484554 فاكس  
مكتب رفح  
فلسطين - قطاع غزة - رفح، شارع عثمان بن عفان، بداية قشقة، الدور الثاني.  
ت: 972 - 8 2137120  
البريد الإلكتروني: info@mezan.org - Mezan@palnet.com  
www.mezan.org